

مَظَاهِرُ اقْتِصَادِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ مِنْ لُؤَاءِ حَمَاه

٩٤٢-٩٤٣ / ١٥٢٥-١٥٢٦

د. عبد الكريم رافو
جامعة دمشق

مقدمة :

هذا البحث مبني بكامله على وثائق السجل الاول من سجلات محكمة حماة الشرعية . ويضم هذا السجل القضايا التي عرضت على هذه المحكمة بين ١٨ جمادى الاولى ٩٤٢ وغرة ربيع الاول ٩٤٣ / ١٤ تشرين الثاني ١٥٣٥ و ١٨ آب ١٥٣٦ (١) . ويتألف السجل في الواقع من ٢٤٠ صفحة تضم ما مجموعه ١١٥٦ قضية استخدمنا منها ١٠٩٠ قضية (٢) ، ويعدّ من أقدم سجلات المحاكم الشرعية المعروفة في بلاد الشام (باستثناء سجلات القدس الشريف التي تبدأ في عام ٩٣٦ / ١٥٣٠) (٣) . ولم يسبق لهذا السجل أن درس بشكل دقيق وشامل بالرغم من أهميته سواء بالنسبة لتاريخه المبكر أو لمحتوياته (٤) . وأهمية سجل حماة هذا تكمن في نوعية القضايا التي يعالجها في فترة مبكرة من الحكم العثماني في بلاد الشام ذلك ان هذه الفترة بالرغم من كونها مرحلة انتقال بين ادارة مملوكية وأخرى عثمانية فانها تصف أنظمة وأنماطاً عربية اسلامية كانت سائدة في الاقتصاد والمجتمع . وتتبدى أهمية هذه الدراسة بمقارنتها مع فترات لاحقة من تاريخ حماة أو غيرها من مدن بلاد الشام للتعرف على ما أصاب هذه الأنظمة والأنماط من تبدلات ، كما أنه يجدر مقارنتها مع الأوضاع المماثلة في مدن أناضولية مثلاً في فترات زمنية موازية . وتطرح هذه المقارنة موضوعاً هاماً حول مدى تطابق أو اختلاف الأنظمة والأنماط الاقتصادية والاجتماعية ، ذات القاعدة الاسلامية ، التي كانت سائدة في المناطق العثمانية - الاسلامية والمناطق العربية - الاسلامية ابان الحكم العثماني ، مثال ذلك الفائدة على القروض والديون التي أخذت بها ونصت عليها سجلات المحاكم الشرعية في مدن الاناضول (٥) والتي لم تنص عليها سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام ، وتطرح هنا مشكلة الموروث من التراث ومدى تأثير كل منطقة في الدولة العثمانية به ، وكذلك مدى فهم وتطبيق مبادئ الشريعة .

أعد هذا البحث للكتاب التكريمي لاساتذنا الدكتور عبد الكريم محمود غرايبة ، أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر في جامعة دمشق سابقاً ، وعميد كلية الآداب في الجامعة الاردنية حالياً ، بمناسبة بلوغه الخامسة والستين . وسينشر في الكتاب المومي اليه الجزء المتعلق بالمظاهر الاقتصادية فقط نظراً لضيق المكان . ونشر هنا البحث كاملاً .

دراسات تاريخية ، ٣١ و ٣٢ ، آذار - حزيران ١٩٨٩

ويعنى سجل حماة قيد الدراسة بنوعين رئيسيين من القضايا : نوع مالي يدور حول القروض والديون وبيع السلم وما يرتبط بها من كفالات للمال وللأشخاص ، ومن فئات اجتماعية تتعاطاها ، ومن أنواع السلع التي تشكل مدارها ، ونوع اجتماعي يتعلق بالأحوال الشخصية ، وبخاصة عقود الزواج ، وكذلك بقضايا الأمن والأخلاق العامة . وفي النوعين لا تقتصر القضايا على مدينة حماة بل تشمل ريفها التابع لها قضائيا ، ومن شأن ذلك أن يجعل الصورة أكثر تكاملا وامتدادا وعمقا . ويتضح عندئذ دور الفئات الاجتماعية ، على اختلاف مواقعها الجغرافية ، في السوق المالية ، دائنة كانت أم مديونة ، ومدى مساهمة كل فئة منها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وتنبع أهمية القضايا التي تعرضها سجلات محكمة حماة الشرعية من أهمية هذه المدينة بالنسبة لموقعها الجغرافي وتنوع نشاطها الاقتصادي . وإلى جانب كونها سوقا للبدو وللقرويين وتشابك مصالح سكانها مع مصالح هؤلاء فقد كانت حماة محطة رئيسية على الطريق التجارية التي ربطت مدينة حلب بأحد مينائها الرئيسيين وهو طرابلس (الآخر كان الاسكندرونه) . وهرع اليها التجار البنادقة ، استمرارا لتقاليد سابقة ، لشراء قطنها المعروف بالحموي السقي ذي الشهرة مقابل بيع الجوخ فيها . وتعايشت المذاهب المختلفة في حماة التي سكنها مسلمون ومسيحيون ويهود . وعاش في عدد من قرأها المسيحيون الى جانب المسلمين . وسكنت حماة وريفها أسر تركمانية أقامها العثمانيون لصد هجمات البدو على المناطق الآهلة .

تبعث حماة في القرن السادس عشر ولاية طرابلس ، ولكن يصعب تحديد تبعيتها في السنتين اللتين نعالجهما . فقد ذكر الاخباري الدمشقي محمد بن طولون الذي كتب عن بدايات الحكم العثماني أن السلطان سليم الاول عهد في ٥ صفر ٩٢٤/١٦ شباط ١٥١٨ الى جان بردي الغزالي بنبابة دمشق «ومعها من بلاد المعرى الى عريش مصر» (٦)، وهذا يعني أنها شملت حماة . وتتضارب الأقوال حول تأسيس ولاية طرابلس العثمانية، التي تبعثها حماة فمن قائل انها تشكلت في حوالي عام ١٥٧٠ (٧) ، ومن قائل ان قانونا ينظم شؤونها كولاية صدر في ٩٢٦ / ١٥١٩ - ١٥٢٠ ، كما صدرت قوانين أخرى لها في ١٥٤٧/٩٥٤ و ١٥٧١/٩٧٩ (٨) . ويشير سجل حماة في بعض القضايا الى اسم أمير لواء حماة (مثلا في ٣ رجب و ٢٤ رجب و ١٩ شوال ٩٤٢/٢٨ كانون الاول ١٥٣٥ و ١٨ كانون الثاني و ١١ نيسان ١٥٣٦) بأنه « مفخر الامرا سلطان حمزة » أو « مفخر الامرا حمزة سلطان مير لواء حماة » (٩) .

مظاهر اقتصادية :

تستأثر قضايا الديون بأنواعها بالمكانة الاولى بين المظاهر الاقتصادية في لواء حماة،

ودراستها من^١ الأهمية بمكان لأنها تطلعننا على هوية الفئات الاجتماعية التي تعاطت ذلك، وعلاقة الريف بالمدينة في هذا المجال ، والإخلاقية التي انتظمت المعاملات المالية .

تشغل قضايا الدين حوالي ٤٢٩ قضية من مجموع القضايا المدروسة في سجل حماة والبالغ ١٠٩٠ قضية ، أي بنسبة حوالي ٣٩٪ ، مما يدل على المكانة الكبرى التي شغلتها الديون في اقتصاد تلك الفترة ، وعلى كثرة توظيف المال في هذا الميدان الذي درّ ولا شك أرباحا هامة على الدائنين ويسّر أو ربما كبّل مصالح المدينين حسب نوعية الدين وشروطه . وتدل كثرة الديون على أنها كانت ضرورة اقتصادية هامة وأن لا غضاضة اجتماعية في عقدها . كما أن اللجوء الى المحكمة الشرعية لتثبيت مبالغ الديون وشروطها دليل ، من ناحية ، على احترام السكان للقضاء بسبب فعاليته ، وضمانة للوفاء بالدين من ناحية أخرى . ولمعرفة أنواع الديون وهوية الفئات الاجتماعية الفاعلة في السوق المالية ، دائنة كانت أم مديونة ، ونسبة المدينين الى الريفيين بين هؤلاء ، والذكور الى الاناث ، وأصحاب المذاهب المختلفة بينهم سنعتمد الجداول والارقام لدراسة ذلك بشكل دقيق .

ترد في سجل حماة أربع عمليات مالية رئيسية هي القرض ، والدين الشرعي (المالي) ، والبيع والشراء بالدين ، ثم السلم الشرعي . فالقرض غالبا ما لحقت به كلمة الحسن (القرض الحسن) ، وأحيانا كلمة الشرعي (القرض الشرعي) . وفي الحالين يشار الى المبلغ أو الشيء المتوجب على المستقرض دفعه الى القرض انه بذمة الاول الى الثاني . ومن الآراء الشرعية ما يساوي القرض بالاعارة واذا صار فيه منفعة فهو ربا ، وبالتالي يكون حراما . وقد يكون القرض مالا أو عينا^(١٠) . وتعبير القرض الحسن يعني انه عمل خير الهدف منه المساهمة في تفريج كربة رجل معسر ماليا بتقديم المال له بدون فائدة . وقد جاء في الفتاوى الكبرى لابن حجر ، من أهل القرن العاشر الهجري ، سؤاله : هل الافضل القرض أو الصدقة ، فأجاب : « القرض افضل كما جزم به ابن الرفعة والنشائي وغيرهما بخبر درهم الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر ووجهه أن طالب القرض انما يطلبه عن حاجة غالبا بخلاف طالب الصدقة واعترض بخبر من أقرض درهما مرتين فله مثل أجر صدقة مرة »^(١١) . وتعبير القرض الشرعي يعني انسجام القرض مع الاصول الشرعية وانه بدون فائدة . ولا يشير سجل حماة في الواقع الى أية فائدة على المبالغ المقدمة كقرض أو قرض حسن أو قرض شرعي . كما وانه لا يحدّد القرض بأجل ، وذلك حسب الاصول الشرعية^(١٢) .

وباستعراض القروض في سجل حماة الذي تمتد فترته على ٢٧٨ يوما نتبين أن عددها كان ٩٦ قرضا موزعة كالتالي : ٨٠ أشير اليها بكلمة قرض و ٦ بالقرض الحسن

ويمكن تحويل هذه الأرقام الى وحدة نقدية متماثلة هي الدرهم الحلبي مثلا لانه الأكبر كمية والأكثر استخداما لنصل الى نسبة موحدة لكل فئة اجتماعية تبرز دورها ثيرة أو قلة ، كمقرضة أو مستقرضة . ولعل المقصود بالدرهم العثماني الاقجة الفضية ، وهي وحدة النقد الاساسية في الدولة العثمانية ، وكان اسمها الكامل « اقجة عثماني » وتختصر الى عثماني (١٢) . وكان الدرهم العثماني يعادل درهمين ونصف درهم حلبي (١٤) . أما القبرصي الموصوف بالافرنجي الذهب والذي كان معروفا في دمشق منذ السلطنة المملوكية (١٥) فكان يعادل في حماة في فترة قريبة من فترتنا ١٨٢٦٩ درهما حلبيا (١٦) . وكان وسطي ثمن مكوك الحنطة حوالي ٨٥ درهما حلبيا . أما مكوك الشعير فكان ثمنه ١٢٨ درهما عثمانيا (١٧) . وهذا ما يعادل ٣٢ درهما حلبيا . وكان سعر شنبل (١٨) الحنطة حوالي ٥٣ درهما حلبيا ، وسعر شنبل الشعير ٢٠ درهما حلبيا . ولا يعرف سعر شنبل الذرة . وعلى هذا يمكن تحويل الدراهم العثمانية وأسعار بعض السلع في الجدول السابق الى دراهم حلبية كما يلي :

المستقرضون المبالغ

**المقرضون
المبالغ**

الفئات	عدد	النسبة	بالدراهم	النسبة	عدد	النسبة	بالدراهم	النسبة
الاجتماعية	المقرضين				المستقرضين		الحلبيه	الحلبيه
موظفون	٥	٥٢١	٩.٠٠٠	٣٦٥٤	-	-	-	-
عسكريون	١	١٠٤	٤٨٠٠	١٩٥	-	-	-	-
علماء	٤٣	٤٤٧٩	٦٣٦٢٧	٢٥٨٣	١	٢٥٨٣	١٢٥٠٠	٢٥٠٠
حجاج	١٠	١٠٤٣	٢٨٣٤٠	١١٥١	٥	١١٥١	٦٦٩٠	٢٧٢
			٦ + (شبابل ذرة)					
عاديون	٣٢	٣٣٣٣	٣٣٥٨٨	١٣٦٤	٣١	١٣٦٤	٥٤٥٩١	٢٢١٧
رفيقيون	١	١٠٤	٣٨٢	١٦	٧٤	١٦	١٠٢٥٠٦	٤١٦٢
			٦ + (شبابل ذرة)					
نساء	٢	٢٠٨	٢٥٥٠	١٤٤	٢	١٤٤	١٨٠٠	٧٣
مسيحيون	١	١٠٤	١٢٠٠	٤٨٧	٩	٤٨٧	٤٨٢٠٠	١٩٥٧
يهود	-	-	-	-	١	-	١٧٥٠٠	٧١٠
اجانب	١	١٠٤	١٠٠٠	٤٠٦	-	-	-	-
المجموع	٩٦	١٠٠٠٠	٢٤٦٢٨٧	١٠٠٠٠	١٢٤	١٠٠٠٠	٢٤٦٢٨٧	١٠٠٠٠
			٦ + (شبابل ذرة)				٦ + (شبابل ذرة)	

نلاحظ في الجدول اعلاه ان عدد المقرضين وهو ٩٦ يقل عن عدد المستقرضين البالغ ١٢٤ ويشكل نسبة حوالي ٧٧٪ منه مما يدل على زيادة في عدد المحتاجين للقروض وعلى تجمع الاموال في ايد اقل . وكان المقرضون افرادا في جميع الحالات في حين ان المستقرضين شكلوا احيانا جماعات بلغت بين الاناس العاديين (من غير ذوي الالقب) خمس حالات اشترك في كل منها مستقرضان . وترتفع نسبة الاستقراض الجماعي بين الريفين فهناك حالة واحدة اشترك فيها أربعة أشخاص في قرض واحد ، وحالة أخرى شارك فيها ثلاثة أشخاص ، وخمس حالات شارك فيها مستقرضان . ويدل هذا على شدة حاجة الاناس العاديين وبخاصة الريفين للقروض واضطرار بعضهم للاشتراك في قرض واحد ليكفل بعضهم بعضا أمام المقرض .

وفي حين ترتفع نسبة الاناس العاديين بين المقرضين (٣٣ر٣٣ ٪) فان نسبة ما يقدمونه من قروض لا تتعدى ١٣ر٦٤ ٪ من مجموع القروض . ويتفوق العلماء على العاديين في نسبة المقرضين (٧٩ر٤٤ ٪) ، وهي أعلى نسبة ، وكذلك في نسبة المبالغ المقرضة (٨٣ر٢٥ ٪) . ويفسر ذلك بكون معظم هؤلاء العلماء من المتولين او النظار على الاوقاف . ويتكرر اسم أحدهم سيدي محمد بن يوسف الناصري في العديد من القروض لكونه ناظرا على أعداد من الاراضي الزراعية المعروفة بالازوار (جمع زور) التي تسقى من مياه العاصي ، وبخاصة البساتين . ويتبوأ المرتبة العليا في نسبة القروض المقدمة (٥٤ر٣٦ ٪) الموظفون وعلى رأسهم أمين خواص السلطنة في حماة وهو أبو بكر ابن الطحان الذي قدم أربعة قروض من أصل خمسة تخص هذه الفئة من المقرضين . وكانت أرقام القروض التي قدمها من أعلى الارقام (بلغت مفرداتها ٨٠٠٠ و ١٠٠٠ و ٨٠٠٠ و ١٤٠٠٠ درهم عثماني) أي ما يعادل ٣١٠٠٠ من مجموع القروض التي قدمها الموظفون والبالغ ٣٦٠٠٠ درهم عثماني ، وهو ما يعادل ٧٧٥٠٠ درهم حلي من مجموع ٩٠٠٠٠ درهم حلي . ولا نعلم فيما اذا كانت القروض التي قدمها أبو بكر بن الطحان هي من اموال خواص السلطنة (أي الاراضي الاميرية التي يزيد دخل الخاص الواحد منها عن مائة ألف اقجة والتي يذهب ريعها الى السلطان العثماني) (١٩) التي كان أمينها أم من امواله الخاصة .

وكان هناك مقرض اجنبي واحد هو كرسبول بن فرنسيس الاجنبي البندقي ، كما يذكره سجل حماة ، (٢٠) وكانت له علاقات تجارية مع ناصر ابن الحاج محمد بن الشنار الذي اقر في المحكمة ان بذمته لكرسبول هذا من القطن المحلوج السقي الحموي بطريق السلم الشرعي المقبوض رأس مال السلم في مجلس العقد مبلغ ٦٠٠٠٠ درهم حلي مؤجل تسليمها الى ثلاثة وتسعة أشهر . وفي ذمة ناصر لكرسبول مبلغ عشرة آلاف درهم حلي من جهة القرض .

واذا ما استعرضنا فئات المستقرضين تبين أن أكبر فئة بينها ، من حيث العدد والمبالغ المستقرضة ، هي فئة الريفيين اذ شكلوا ٥٩٦٧٪ من مجموع المستقرضين واقترضوا ما نسبته حوالي ٤١٦٢٪ من مجموع المبالغ المستقرضة ، مما يدل على حاجة الريفيين للقروض ، وكذلك للديون بأنواعها كما سنرى لاحقا . وتشكل القروض التي حصل عليها الريفيون أعلى نسبة في مفرداتها ، سواء لجهة الدراهم العثمانية أو الحلبية أو كميات الجيوب التي اقتترضوها . ويدل هذا على أن السيولة المالية كانت تتجه من مدينة حماة الى ريفها وان هناك ثقة بين المقرض في المدينة والمستقرض في الريف أو لنقل هيمنة الاول على الثاني لان القروض التي هي أساسها عمل خير كانت تتفوق عليها نسبة الديون التي يستدينها الريفيون من سكان المدينة والتي كانت تصب في النهاية لصالح هؤلاء الاخيرين .

ويلى الريفيين والعاديين في نسبة الاستقراض المسيحيون سواء لجهة الاعداد (٧٢٦٪) أو لجهة المبالغ المستقرضة (١٩٥٧٪) . وكانوا بمعظمهم من سكان قرى حماة وبخاصة قرية كفر بهم . واذا أضفنا نسبهم الى الريفيين الذين هم منهم لارتفعت نسبة اعداد الريفيين المستقرضين الى ٦٦٩٣٪ ونسبة المبالغ التي استقرضوها الى ٦١١٩٪ .

وترد حالة استقراض واحدة ولكن بنسبة كبيرة ومقترنة بدين من قبل يهودي في حماة هو اسحق بن نصر الله اليهودي الذي لوحق كفيله حسن بن خضر اليهودي من قبل المقرض والدائن الحاج علي ابن الحاج عمر بن الطحان الذي كان له بذمته ٣٥٠٠٠ درهم حلبى عن ثمن جوخ وقرض مقسطة عليه في كل شهر مبلغ ألف درهم حلبى اعتبارا من ١١ ربيع الاول ٩٤٠/٣٠ ايلول ١٥٣٣ فأنكر حسن ولكن الشهود المعدولين أثبتوا ذلك (٢١) .

وثمة ملاحظة أخرى وهي أن المبالغ الموظفة في القروض من قبل ٩٦ مقرض يشكل وسطي الاقراض منها للمقرض الواحد حوالي ٢٥٦٥ درهما حلبيا في حين أن وسطي ما أصاب المستقرض الواحد يبلغ حوالي ١١٨٦ درهما حلبيا .

والى جانب القروض يذكر سجل حماة عمليات مالية أخرى أهمها الديون بأنواعها والسلم الشرعي . وعلى خلاف القرض كانت جميعها محددة باجل . ولم ينص سجل حماة على الفائدة في عمليات الدين ، وأشار الى الدين غالبا بأنه دين شرعي ، في حين أن سجلات المحاكم الشرعية في مدن الاناضول ، التي درست بالنسبة لوائل القرن السابع عشر ، نصت على الفائدة أو المعاملة في قضايا الدين الشرعي (٢٢) .

ويبدو أن اقرار الفائدة أو المعاملة بصورة رسمية قد صدرت من قبل شيخ الاسلام وهو المفتي الاكبر في استانبول أبو السعود أفندي الذي شغل منصب الافتاء بين ٩٥٢ ووفاته في ١٥٤٥/٩٨٢ و ١٥٧٤ والذي حاول التوفيق بين القوانين العثمانية والشريعة . ويشير الى الفتاوى التي أصدرها أبو السعود في هذا المجال فقيه دمشق محمد أمين الشهر بابتين عابدين (١١٩٨/١٧٨٣ - ٢١ ربيع الثاني ١٢٥٢/٥ آب ١٨٣٦) فقد ذكر في حاشيته وهي الدر المختار : « قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود لو أدان زيد العشرة بأثني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الامر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بأن لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمثل ماذا يلزمه فأجاب : يعزr ويحبس الى أن تظهر توبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح لصاحبه فأجاب أن حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع » (٢٣) . وقد أورد ابن عابدين هذه الفقرة ذاتها في كتابه الآخر : العقود الدرية ، مشيراً الى ورودها في الدر المختار ، ولكنه أضاف عليها بعد « الرجوع » عبارة : « لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع » . ويستطرد ابن عابدين قائلاً : « فقد أفاد ورود الامر السلطاني والافتاء بناء عليه بأن لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني بأن هناك فتوى أخرى بأن لا تعطى العشرة بأكثر من احدى عشرة ونصف وعليها العمل وكأنه ورد أمر آخر بذلك بعد الامر الاول لكن قدمنا في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبقى بعد موته . . وعلى فرض بقاء حكم أمره بعد موته الى الآن أو ورود أمر جديد بذلك من سلطان زماننا . . فانما يحبس المخالف ويعزr لمخالفته الامر السلطاني لا لفساد المبايعة » (٢٤) .

وهكذا يميز الفقيه ابن عابدين بين الاوامر السلطانية وقواعد الشريعة . ونظراً لان فتاوى أبي السعود وأوامر السلطان بالعمل بها قد صدرت بعد فترة سجل حماة التي نعالجها فانه يصعب معرفة بداية تطبيقها في بلاد الشام . وهناك اشارة في أحد سجلات حلب الشرعية من عام ١٥٨٥/٩٩٤ الى دين شرعي « على حكم العشرة بأحد عشر ونصف بموجب الامر الشريف السلطاني » (٢٥) . وتبرز في حلب آنذاك فئة محترفة من الدائنين تعطي الدين بالفائدة (٢٦) . كما أن الفائدة في حماة بلغت في تلك السنة (١٥٨٥/٩٩٤) مقدار ١٥٪ (٢٧) .

وعلى هذا فان السكان في لواء حماة والمحكمة الشرعية فيها ، في فترة دراستنا ، أي قبل صدور فتاوى أبي السعود وأوامر السلطان بتطبيقها ، قد التزموا بتطبيق المبادئ الشرعية . وقد ورد استخدام المعاملة أو المراجعة ، ولكن فيما يخص أموال

د. عبد الكريم رافق

القاصرين كما يقضي الشرع بذلك . فقد جاء في احدى القضايا مطالبة وصي على فتاة لشخص آخر عامل لها بمبلغ ١٢٥٠٠ درهم حلبى كانت قد ورثته عن أبيها وجدها لابيها (٢٨) ولكن السجل لم يذكر الربح الذي ترتب للقاصرة من جراء المعاملة .

وهناك عدة قضايا تشير الى محاولات بعض الدائنين ابتزاز المستدينين بواسطة ما سمي بالفصب أو الظلم فكان القاضي ينصف المغبوتين ، وينتهي المتقاضون الى المصالحة . مثال ذلك ان دائنا طالب مدينا بمبلغ ٣٢٠٠ درهم عثمانى بذمته فاحتج الاخير بأن المدعي أخذ ذلك منه ظلما وان المبلغ قدره ١٥٠٠ درهم عثمانى وتمت المصالحة على دفع المبلغ الاخير فقط وسجل ذلك في المحكمة (٢٩) . وتدل هذه القضية وبعض القضايا الاخرى التي تعنى بإبطال المطالبة بالمال ظلما أو بالفصب على حسن متميز من العدل بين السكان وعلى فعالية واحترام القضاء الشرعي بين المتخاصمين (٣٠) .

وباستعراض قضايا الدين الشرعي في حماة يبين الجدول التالي الفئات الدائنة والمديونة والمبالغ المترتبة على ذلك بعد أن تم تحويلها الى دراهم حلبية :

الدين الشرعي

المديونون				الدائنون			
اجمالي المبالغ		اجمالي المبالغ		اجمالي المبالغ		اجمالي المبالغ	
النسبة	بالدراهم الحلبية	النسبة	عدد المديونين	النسبة	بالدراهم الحلبية	النسبة	عدد الدائنين
-	-	-	-	١٥١٨	١٤٢٥	٢٠٣٣	١
-	-	-	-	١١٥٣٠	١٢٧٠٠	٤٠٦٥	٢
٥٠٦١	٦٨٠٠	٣٠١٣	٢	٣٩٧٣	٤٨١٦٠	٢٠٩٣	٩
٥٠٨٧	٦١٦٦٥	٣٥٩٣	٢٣	٤٤٠١	٥٣٣٥١	٦٩٧٦	٣٠
٤٢٥٧	٥١٦٠٤	٥٧٨١	٣٧	-	-	-	-
-	-	-	-	٣٧٨	٤٥٨٣	٢٠٣٣	١
٠٩٥	١١٥٠	٣٠١٣	٢	-	-	-	-
١٠٠٠٠	١٢١٢١٩	١٠٠٠٠	٦٤	١٠٠٠٠	١٢١٢١٩	١٠٠٠٠	٤٣

بالمقارنة مع أعداد المقرضين (٩٦) تشكل أعداد الدائنين (٤٣) نسبة تقرب من ٤٥ ٪ من الاولين مما يدل على أن القروض كانت هي الغالبة بما تنطوي عليه من حسن

طوية وتواد بين الناس . ويستأثر الناس العاديون بغالبية عقود الدين اذ يشكلون ٦٩٧٦٪ من مجموع الدائنين في حين ان المقرضين في الجدول السابق تتشكل غالبيتهم من العلماء والحجاج وهم الادعى لعمل الخير .

ونلاحظ في الجدول أعلاه غياب فئتي الموظفين واليهود وظهور المسيحيين بنسبة ضئيلة جدا بين المدينين على تقيض الوضع في جدول القروض . وتشغل النساء ، في جدولي القروض والديون ، حيزا ضئيلا في التعامل المالي .

وتبرز بين المدينين الفئة الاجتماعية الأكثر استقراضا واستدانة وهي الريفيون اذ يشكلون ٥٧٨١٪ من مجموع المدينين في حين ينعدم وجودهم كدائنين . وتقترب هذه النسبة من نسبتهم بين المستقرضين (٥٩٦٧٪) . وتشكل الديون التي استدانوها نسبة ٤٢٥٧٪ من المجموع وتقترب هي الاخرى من نسبة المبالغ التي استقرضوها (٤١٦٢٪) . ويلاحظ كذلك ان نسبة ما يخص الريفيين من الدين هي اقل مما يخص الشخص العادي من غير ذوي الالقاب . وهكذا فان مجموع ما استدانه ٣٧ من الريفيين وهو ما يعادل ٥١٦٠٤ درهما حلبيا يجعل وسطي ما استدانه الشخص الواحد منهم حوالي ١٣٩٥ درهما في حين أن وسطي ما استدانه الشخص العادي يعادل ٢٦٨١ درهما مما يدل على عدم قدرة الريفيين على الاستدانة بكميات أكبر وعلى حاجة عدد أكبر منهم للاستدانة بمبالغ اقل .

وثمة أمر آخر وهو ان عدد الدائنين البالغ ٤٣ لا يضم سوى حالتين يشترك في كل منهما دائنان في حين أن المدينين تكثر بينهم حالات الدين الجماعي . فهناك حالتان تتألف كل منهما من مدينين ، وحالة واحدة تضم ثلاثة مدينين معا ، واخرى تضم واحدا وعشرين مديونا دفعة واحدة ، وجميع هذه الحالات تخص ريفيين . ويتبين من ذلك أن الدائنين كالمقرضين كانوا أفرادا مستقلين يمعظمهم في حين ان المدينين ، بصورة أكبر من المستقرضين ، كانوا بحاجة للتكافل والتضامن فيما بينهم للحصول على الدين .

ويلاحظ كذلك انه لا يوجد دائنون محترفون يحتكرون اعطاء الديون ، كما أن المبالغ التي تتألف منها الديون ليست كبيرة فمعظمها دراهم حلبية وأقلها عثمانية . وبمقارنة مجموعها (١٢١٢١٩ درهما حلبيا) مع مجموع القروض (٢٤٦٢٨٧ درهما حلبيا) نجد أن مبالغ الديون تشكل حوالي النصف من مجموع القروض . كما أن معظم الديون تقع ضمن فئات المبالغ الأدنى . وباستثناء عقدي دين بالدرهم العثمانية يبلغان معا ٥٥٠٠ درهم فان الديون بالدرهم الحلبية تضم اثني عشر عقدا (من أصل ٤٣) يضم واحدا أقل من ألف درهم ، واثني عشر عقدا تقع بين ألف وألفي درهم . ويبلغ مقدار

أكبر دين ١٦٠٠٠ درهم حلبي . وتبين المقارنة التالية وسطي ما قدمه أو ما حصل عليه كل فرد من قرض أو دين :

العدد	الوسطي بالدرهم الحلبي	
القروض		
المقرضون	٩٦	٢٥٦٥
المستقرضون	١٢٤	١٩٨٦
الديون		
الدائنون	٤٣	٢٨١٩
المدينون	٦٤	١٨٩٤

وبالإضافة الى القرض والدين المالي الشرعي شاع في اقتصاد لواء حماة نوع آخر من الدين ترتب في ذمة الافراد من جراء شراء سلعة ما تأجل دفع ثمنها ، جزئيا أو كليا ، الى فترة محددة . ويصح أن نطلق على هذا النوع من الدين البيع أو الشراء بالدين . وكان هذا أكثر أنواع الدين شيوعا وذا دلالة اقتصادية واجتماعية هامة نظرا لانتشار تعاطيه بين الناس ، سواء في حماة أو في الريف ، واعتماده في مختلف جوانب الحياة ، وشموله مختلف أنواع السلع . وتدل كثرة التعامل بهذا النوع من الدين على نشاط اقتصادي وتحريك للفعاليات ذات الامكانيات المالية المحدودة . وطبيعي أن الفائدة الكبرى منه تكون لصالح تجار الجملة وأصحاب رؤوس المال . ويبين الجدول التالي هوية البائعين والمشتريين بالدين والمبالغ المترتبة على ذلك :

البيع والشراء بالدين

الدائنون				المديونون			
المبالغ				المبالغ			
الفتات	عدد	درهم	درهم	عدد	درهم	درهم	غيره
الاجتماعية	الدائنين	عثماني	حلبي	المديونين	عثماني	حلبي	
موظفون	١	٥٠٠٠	-	-	-	-	-
الخزينة	٢	٢٠٠٠٠	-	-	-	-	-
عسكريون	١٠	٦٢٠٤٠	٣٣٠٨٥	١٨	قبرصي	١٠٠٠	-
علماء	٢٣	١٩٥٦٧	١٣١١١	٣	١٩٢٠٠	-	-

تابع جدول البيع والشراء بالدين

الفئات الاجتماعية	عدد الدائنين	درهم عثماني	درهم حلبى	درهم غيره	عدد المديونين	درهم عثماني	درهم حلبى	درهم غيره
حجاج	٥٦	-	٣٦.٨٧٥	-	٣٧	١.٠٠٠	١٥٤٥٨٢	-
عاديون	١٦٢	٩١٦.	٢٧٨٤١.	٥.سلطاني ذهب	١٥٢	١٢١٦.	٤٢٩٨٦٧	١٨قبرصي
ريفيون	٧	-	١٢٨٨.	-	١.٣	٦٤١٦٧	٢٢٩٣٥٦	-
نساء	٧	-	٢٧١٩.	-	٤	-	٢١٥٥	-
مسيحيون	٤	-	٩٢٩٥	-	٢٣	٩٢٤.	١٨٢٨٥	-
يهود	-	-	-	-	١	-	١٧٥٠.	-
المجموع	٢٧٢	١١٥٧٦٧	٨٥٢٨٤٥	١٨قبرصي ٥.سلطاني ذهب	٢٢٤	١١٥٧٦٧	٨٥٢٨٤٥	١٨قبرصي ٥.سلطاني ذهب

ونظرا لكثرة التعامل بهذا النوع من الدين وضخامة المبالغ التي يتضمنها بأنواع عملاتها المختلفة فمن المفيد توحيد المبالغ في دراهم حلبية لتسهيل حسابات النسب وبالتالي معرفة فعالية كل فئة اجتماعية . وقد عادلنا السلطاني الذهب الذي يوصف في عقد الدين بأنه سلطاني ذهب سليمانى بقيمة ٨٠ درهما عثمانيا أو ما يعادل ٢٠٠ درهم حلبى كما تقدر ذلك وثائق حماة الشرعية . وعلى هذا يصبح الجدول كالتالى :

البيع والشراء بالدين

المديونون

الدائنون

الفئات الاجتماعية	عدد الدائنين	النسبة	درهم حلبى	النسبة	عدد المديونين	النسبة	درهم حلبى	النسبة
موظفون	١	٠.٣٧	١٢٥٠٠	١٠.٨	-	-	-	-
الخزينة	٢	٠.٧٤	٥٠٠٠٠	٤٣٢	-	-	-	-
عسكريون	١٠	٣.٦٨	١٩١٤٧٣	١٦٥٧	١	٠.٣١	١٠٠٠	٠.٠٨
علماء	٢٣	٨.٤٥	١٨٠٠٢٧	١٥٥٨	٣	٠.٩٣	٤٨٠٠٠	٤.١٥
حجاج	٥٦	٢٠.٥٩	٣٦.٨٧٥	٣١.٢٣	٣٧	١١.٤٢	١٧٩٥٨٢	١٥.٥٤
عاديون	١٦٢	٥٩.٥٦	٢١١٢١٠	٢٦.٩٤	١٥٢	٤٦.٩١	٤٧٦.٥٥	٤١.٢٠
ريفيون	٧	٢.٥٧	١٢٨٨.	١.١٢	١.٣	٢١.٧٩	٢٨٩٧٧٣	٢٢.٧٢
نساء	٧	٢.٥٧	٢٧١٩.	٢.٣٥	٤	١.٢٣	٢١٥٥	٠.١٩
مسيحيون	٤	١.٤٧	٩٢٩٥	٠.٨٠	٢٣	٧.١٠	٤١٤٨٥	٣.٥٩
يهود	-	-	-	-	١	٠.٣١	١٧٥٠٠	١.٥٢
المجموع	٢٧٢	١٠٠.٠٠	١١٥٥٥٥.	١٠٠.٠٠	٢٢٤	١٠٠.٠٠	١١٥٥٥٥.	١٠٠.٠٠

تشكل فئة الناس العاديين حوالي ٦٠٪ من مجموع البائعين بالدين ولكن بالرغم من كثرتهم العددية هذه فان مجمل ما وظفوه من مال في هذا المجال يشكل ٢٦٩٤٪ من اجمالي المال الموظف مما يدل على قلة السيولة المالية لديهم وبالتالي على امكانياتهم المالية المحدودة . وتحتل فئة الحجاج المرتبة الاولى في عقود البيع بالدين اذ تبلغ نسبة تعاملهم ٣١٢٣٪ بالرغم من ان نسبة عددهم لا تتجاوز ٢٠٥٩٪ من الدائنين . ويدل بروز الحجاج في هذا المجال على اهميتهم في التعامل التجاري والمالي وعلى قدرتهم في توظيف المال . وكون الحجاج فاعلين في هذا الميدان الاقتصادي دليل على فعاليتهم في التجارة المرافقة لقافلة الحج كما تؤكد ذلك أنواع السلع التي كانوا يتعاملون بها مثل التوابل والعطور التي كان ينقل بعضها مع قافلة الحج ، وكذلك على تمكنهم اساسا من أداء هذه الفريضة المكلفة . وقد شهد بذلك العالم المصري عبد الرحمن الشربيني في محادثته مع نجم الدين الفزي في المدينة المنورة ابان موسم الحج في أواسط محرم ١٠٠٢/ أواسط تشرين الاول ١٥٩٣ حين قارن بين تكاليف حجه القليلة وتكاليف الشوام الكثيرة بقوله : «أنتم اذا حج الواحد منكم يتكلف كلفة كبيرة تكفي عدة منا» (٢١) .

وتلي فئة الحجاج في البيع بالدين فئة العلماء الذين شكلوا ٨٤٥٪ من مجموع الدائنين و ١٥٥٨٪ من المبالغ الموظفة . ولم تكن الفوائد المالية عائدة حصرا للعلماء أصحاب لقب شيخ لان عددا منهم كانوا متولين ونظارا على الاوقاف ووظفوا أموالها في هذا الميدان الاقتصادي لفائدة الوقف بالدرجة الاولى .

وبالرغم من قلة نسبة أعداد العسكريين بين الدائنين (٣٦٨٪) فانهم وظفوا ١٦٥٧٪ من مجموع المبالغ كدائنين . وكانوا حصرا من أصحاب التيمار والزعامة . ويبرز في هذا المجال اسم علي بك بن عبد الله الآي بك الذي قدم للريفيين ديونا عينية تتألف من الحنطة والشعير بما يعادل حوالي ٧٥٪ من مجموع المبالغ التي وظفها العسكريون . ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال كيفية استغلال العساكر السباهية من أصحاب التيمار والزعامة الاراضي التي يتصرفون بها وعلاقتهم بالمزارعين الذين يعهدون اليهم بها . فمن خلال عدة قضايا في سجل حماة يتبين ان احد السباهية يعهد الى واحد أو اثنين في الغالب بزراعة ما يقع في تيماره من مزارع ، بشكل صيفي وشتوي ، ويكون له من الغلال واحد من سبعة أو واحد من ثمانية حسب الشروط المتفق عليها كما في المثال التالي : أشهد عليه والي بن أحمد السباهي انه سلم لجابر بن رمضان ولبرهان بن محمد كلاهما من قرية الموعة جميع المزرعة المعروفة بالقرشية التي هي في تيماره على أنهما يزرعان فيها صيفي وشتوي « والقسمة سبعة له واحدة ولهما ستة » (٢٢) .

ومما يلفت النظر بين المديونين أن الاناس العاديين يشكلون أكبر نسبة سواء بالاعداد (٤٦٩٠ ٪) أو بالمبالغ التي وظفت بينهم (٤١٢٠ ٪) . وبالمقارنة مع المبالغ التي وظفوها هم كدائنين (٢٦٩٤ ٪) يتبين أنهم مستهلكون أكثر منهم منتجين وانهم استدانوا من الفئات الاجتماعية الاخرى .

ويبرز الريفيون كالعادة في استيعاب أكبر نسبة من الديون بالمقارنة مع اعدادهم ومع النسبة الضئيلة جدا لما وظفوه كدائنين . ويندرج في عدادهم المسيحيون الذين كانوا بمعظمهم من الريفيين واستدانوا بأكثر مما آدانوا . ويؤكد هذا ، كما في القرض والدين الشرعي ، أن السيولة المالية تتجه من المدينة الى الريف ، وبالتالي أن الفئات الاقتصادية الفاعلة في حماة تتحكم أيضا في اقتصاد الريف .

ويأتي الحجاج في المرتبة الثالثة بين المديونين بالنسبة لاعدادهم والمبالغ التي استدانوها مما يدل ، بالمقارنة معهم كدائنين ، أن المديونين منهم يشكلون حوالي ٤٠ ٪ من فئتهم وأن المبالغ المستحقة عليهم تشكل حوالي ٣٥ ٪ من مجموع المبالغ المتعاملين بها . ونستنتج كذلك أن فئة الحجاج لم تكن مقتصرة على الاثرياء وأن كانت تميل في ذلك الاتجاه بنسبة ٦٠ ٪ . وتتضاءل اعداد العلماء كمديونين وكذلك المبالغ التي استدانوها مما يدل على وضع مالي جيد لهم وعلى عدم تعاملهم بشكل كبير في السوق التجارية والمالية . ويلفت النظر أن العسكريين الذين برزوا بنسبة عالية بين الدائنين يشكلون أدنى نسبة بين المديونين مما يدل على أوضاعهم الاقتصادية الجيدة وعلى الثروة التي كانوا يجمعونها من الاراضي المقطعة لهم كتيمار أو زعامة . وتقل نسبة النساء المستدينات لصالح نسبتهن كدائنات مما يؤكد ، كما في القرض والدين الشرعي ، أن النساء لم يكن فاعلات بشكل ملحوظ في سوق الديون .

ويلفت الانتباه في اعداد الدائنين أنهم - باستثناء حالة واحدة بين فئة العاديين ضمت شخصين اشتركا معا في عقد واحد من البيع بالدين - كانوا أفرادا شاركوا بمثل عددهم من العقود ، أي في ٢٧١ عقدا ، من البيع بالدين . أما المديونون الذين يفوق مجموع اعدادهم اعداد الدائنين بنسبة ١٩ ٪ فقد كثرت بينهم عقود الدين الجماعية وبخاصة بين الريفيين . فهناك حالة واحدة من الشراء بالدين بين فئة الحجاج شارك فيها اثنان ، وأربع حالات بين العاديين شارك في كل منها اثنان ، وحالتان ضمت كل منهما ثلاثة ، وحالة واحدة ضمت أربعة . وتزداد نسبة الدين الجماعي بين الريفيين إذ توجد أربع حالات ضمت كل منها اثنين ، وحالة ضمت ثلاثة ، وحالتان ضمت كل منهما أربعة ، وحالة ضمت خمسة ، وأخرى ستة ، وأخيرة سبعة . وبين المسيحيين حالة واحدة ضمت اثني عشر شخصا ريفيا من قرية بسيرين كان بذمتهم دين مشترك

وشاركهم في ذلك مسلم واحد . وتدل كثرة حالات المشاركة في الدين بين المديونين على حاجتهم المادية من ناحية وعلى ضرورة تكافلهم معا لسداد الدين بحيث يكفل كل منهم الآخر مما يجعل أمر الوفاء بالدين أكثر ضمانا من ناحية أخرى . وكان القاسم المشترك الذي يجمع بين المشتركين في عقود الشراء بالدين ، الى جانب الحاجة الاقتصادية ، الانتماء الى أسرة واحدة أو قرية واحدة . ولم يكن المذهب الديني حصرا عقبة أمام المشاركة في الدين كما ينفي ذلك المثال السابق وغيره ، بمعنى آخر ان التعامل المالي لم يعرف التقوقع الطائفي بل تعامل الناس مع بعضهم على اختلاف مذاهبهم .

ونظرا لكثرة توظيف المال في عمليات البيع أو الشراء بالدين تبرز بعض الاسر التي تعاطى أفرادها البيع بالدين وأشهرها أسرة النوام . وفي عدد من القضايا ترد أسماء أفراد من هذه الأسرة يتعاطون بيع الجوخ والقماش وبدرجة أقل الحنطة والبنسوق لأناس في حماة أو في الريف بالدين (٢٣) . وتبرز ثلاثة أسماء من أبناء الحاج محمد بن النوام ، أشهرهم أحمد ، في مجال بيع هذه السلع المتنوعة التي تضم منتجات محلية وأخرى مستوردة مما يدل على توظيف المال في مجالات متعددة ليجاد توازن في توزيع رأس المال بين مختلف السلع . ويلاحظ أن المبالغ التي ترتبت على شراء هذه السلع بالدين لم تكن بقليلة بالمقارنة مع الحالات الأخرى ، ويؤكد هذا القدرة المالية لآل النوام . ويلفت النظر أيضا أن أفراد هذه الأسرة لم يحددوا موعدا للوفاء بالدين ولم يطالبوا بكفالة أو رهن وإنما اكتفوا بتسجيل عقود البيع في المحكمة لاعطائها الصفة القانونية . ويدل هذا علاقة مالية تقوم على الثقة بين المتعاملين وربما على قدرة آل النوام على استيفاء ديونهم . ويوضح المثال التالي عقد دين لآل النوام : حضر في مجلس الشريعة المطهرة بحماة المحروسة علي بن عبد الرحمن الحداد وأقر واعترف بأن عليه وفي ذمته للحاج يوسف ابن الحاج محمد النوام مبلغ ألف درهم وستماية درهم حلبي عن ثمن بنسوق فسطر على ما هو الواقع بطلب المقر له حرر بتاريخ ٢٤ رمضان ٩٤٢ ، شهود الحال علي يونس ومحمد بن السويقة (٢٤) ، (يعادل تاريخ القضية ١٧ آذار ١٥٣٦) وترد حالات أخرى تتكرر فيها أسماء البائعين بالدين في أكثر من عقد شراء واحد (٢٥) .

وفي بعض القضايا يتكرر اسم شخص بعينه بأنه يشتري بالدين أكثر من سلعة . وفي العديد من عقود الشراء بالدين نجد أن مبلغ الدين يشكل الجزء المتبقي من مبلغ أكبر دفع قسم منه وأجل الباقي . وكثيرا ما تذكر الفترة أو الفترات الزمنية محددة بالاشهر للوفاء بالدين . وكان معظمها يقع بين ستة أشهر وثمانية أشهر لتتلاءم ، كما يبدو ، مع مواعيد المواسم الزراعية . وكلما امتدت الى سنة أو أكثر أو كانت أقل من ثلاثة أشهر . وفي إحدى الحالات أقر شخص ان بذمته قيمة حمار لريفي من قرية ارجزي مؤجلة لمدة سبعة أيام من تاريخ عرض القضية في المحكمة (٢٦) .

ويمكن إجراء مقارنة بين مدد الديون بالنسبة لتاريخ عقودها ، ونوعية السلع الرئيسية المشتراة بالدين وأثمانها كما في الجدول التالي :

السلع الرئيسية المتداولة في عمليات البيع بالدين ومبالغها بالدرهم الحلي

مدة الدين	جبوب		قماش		قطن		جمادى		تواريخ الديون		العقد
	عدد العقود	المبلغ	عدد العقود	المبلغ	عدد العقود	المبلغ	جمادى ١	جمادى ٢	رجب	شعبان	
١ اشهر	١	١٠٠٠					١				
٢ اشهر	١	١٦٠٠									
٣ اشهر	١٤	٢.٤٧٥٠	٣	٤١٠٠	٢	٣.٥٠٠	٥	٥	٧	٢	
٤ اشهر			١	٥٤٠٠					١		
٥ اشهر			٢	٦١١٥٠	٢	١٦٥٠			٢	١	
٦ اشهر									١		
٧ اشهر											
٨ اشهر											
٩ اشهر											
١٠ اشهر	١	٢٠٠٠	١	٦٥٠							
سنة					١	١.٥٠٠					
المجموع	١٧	٢.٩٣٥٠	٧	٧١٣٠٠	٥	٤٦٤٥٠	٦	٥	١١	٤	

لا يشكل الجدول أعلاه حصرا بكافة الديون المؤجلة الى أجل معين وانما اختيرت الديون المترتبة على شراء ثلاثة أنواع من السلع هي الحبوب والقماش والقطن ، وهي الأكثر وروداً وتداولاً . ويتبين أن حوالي ٦٨٪ من عقود الديون لهذه السلع مؤجل دفعها لمدة ستة أشهر من تاريخ تسجيلها في المحكمة وبالتالي اكتسابها الصفة القانونية . ويلاحظ أن مجموع الديون لستة أشهر المترتبة على شراء الحبوب تشكل حوالي ٩٨٪ من مجموع ائتمان الحبوب . كما تتفوق مبالغ شراء الحبوب بالدين على مبالغ شراء القماش والقطن بالدين مجتمعين . ويدل هذا على أن شراء الحبوب بالدين بهذه النسبة الكبيرة كانت تمليه الحاجة لزراعتها مثلما كان يتزامن وقت حصادها مع بداية سدادها . ويؤكد هذا كون ديون الستة أشهر قد سجلت في المحكمة بين ٢٠ جمادى الاولى و ١٦ شعبان ١٦/٩٤٢ تشرين الثاني ١٥٣٥ و ٩ شباط ١٥٣٦ . لذا فان مضي ستة أشهر عليها يجعلها تستحق بين أوائل أيار وأوائل آب حين تكون المحاصيل الزراعية قد جمعت بمعظمها وأفاد منها قطاع كبير من السكان . وهذا يعني أن هذه الديون كانت موسمية هدفها تمويل الفلاحين بالمواد اللازمة لزراعة الارض . واذا كان الجدول السابق يذكر الغالبية العظمى من عقود شراء السلع بالدين فان هناك حالات نادرة جدا تكون فيها مدة الدين مجرد أيام وأحيانا تزيد عن السنة . ويشكل المثال التالي نموذجا للحالة النادرة حيث ترتب في ذمة أحدهم مبلغ ٧٠٠ درهم حلبي ثمن حنطة مشرية مؤجل الى مضي خمسة عشر يوما من تاريخه (٣٧) .

ويتم أحيانا تقسيط الدين ويلاحظ ذلك بخاصة بالنسبة للدين المترتب على شراء السلع الكمالية كما في تقسيط مبلغ ٦٠٠٠ درهم حلبي ثمن « حوايج عطرية » ابتاعها أحد الأشخاص على أن يسدد ثمنها مقسطا كل يوم ١٥ درهما ، وأيضا بالنسبة للمبالغ الكبيرة كما في تقسيط مبلغ ٥١٩٢٠ درهما حلبيا ثمن قماش الى عدة أقساط على أن يتم حالا دفع ٩٠٠٠ درهم ويؤجل مبلغ ٥٠٠٠ الى ثلاثة أشهر والباقي وقدره ٣٧٩٢٠ درهما يقسط كل سنة ١٠٠٠٠ درهم (٣٨) . وربما دلّ هذا على بطء تسويق هذه المنتجات بسبب أوضاع اقتصادية سيئة لعامة الناس وأيضا بسبب المنافسة في طرح القماش للبيع بكميات كبيرة واستيراده من مصادر مختلفة ، وهناك اشارة الى قماش بعلبكي وقماش مصري .

وتفيد دراسة شراء السلع بالدين في معرفة انواع السلع المتداولة وكمياتها وائمانها والفئات الاجتماعية التي تتعامل بسلعة أو بأخرى بحسب مقدرتها المالية وأنماط حياتها . ويبين الجدول التالي وما يليه جوانب محددة من بيع وشراء السلع بالدين :

**الفئات الدائنة وأنواع السلع التي باعتها بالدين
ومجموع ائمانها بالدرهم الحلبية (٢٩) ونسبها**

الفئات الاجتماعية	العدد	حبوب	قطن	قماش	جوخ	توابل وعطور	حيوانات	سلع أخرى	المجموع
موظفون	١		١٢٥٠٠						١٢٥٠٠ (١٠٠٨)
(خزينة)	٢		٢٥٠٠٠				٢٥٠٠٠		٥٠٠٠٠ (٤٠٣٣)
عسكريون	١٠	١٧٤١٥٠	١٥٣٥				٥٢٨٨	١٠٥٠٠	١٩١٤٧٣ (١٦٠٥٧)
علماء	٢	٤٢٢٩٠	١٢١٥٠	٩٠١٤٠	١٢١٠		١٢٠٠	٢٢٠٣٧	١٨٠٠٢٧ (١٥٠٥٨)
حجاج	٥٦	٥٩٨٧٥	٤٩٠٠	٩٢٨٤٠	٦٩٧٠٠	٦٥٦٠٠	٢٨٨٤٠	٣٩١٢٠	٣٦٠٨٧٥ (٣١٠٢٣)
عاديون	١٦٢	٧٩٩٠٤	٢٣٥٧٣	٨٥٣٥٥	١٩٠٢٠	١١٦٢٠	٣٢٨٤٠	٤٧٩٩٨	٣١١١٢١ (٢٦٠٩٤)
ريفيون	٧	٦٩٣٠	١٦٥٠	٥٠٠			٢٨٠٠		١٢٨٨٠ (١٠١٢)
نساء	٧	٢٥٠٠		٨٣٠٠				١٤٢٤٠	٢٧١٩٠ (٢٠٣٥)
مسيحيون	٤	١٦٠٠	٢٤٥٠	٢٩٥٠				٤٥٠٠	٩٢٩٥٠ (١٠٠٨٠)
المجموع	٢٧٢	٢٩٢٢٤٩	٦٦٥٥٣	٢٨٠٠٨٥	٩٢٠٨٠	٧٧٢٢٠	٩٧٩٦٨	١٤٩٢٩٥	١١٥٥٥٥٠ (١٢٠٩٣)
نسب اسعار		(٣٣٠٩٤)	(٥٠٧٦)	(٢٤٠٢٤)	(٧٠٩٧)	(٦٠٦٨)	(٨٠٤٨)		
السلع من المجموع									

تشتمل الحبوب في الجدول أعلاه على الحنطة بصورة رئيسية ثم الشعير بدرجة أقل وبعض الذرة ، ولا تحدد كمياتها في معظم الاحيان وتقدر في بعضها بالموك أو الشنبل (٤٠) . ويشمل القطن الذي لم يذكر وزنه في الغالب وقدّر أحيانا بالقطار (٤١) المحلوج منه والمحبوب وحب القطن . أما القماش فيذكر غالبا كذلك ويضاف اليه أحيانا الخام . ولم يعين مصدر الجوخ ولكن التجار البنادقة كانوا يسوقونه في حماة ، ويشير سجل حماة الشرعي الى بيعه على شكل خرقة مثل بيع تاجر بندقي لحموي مقدار « اثنين وعشرين خرقة ونصف خرقة جوخ كرزي أزرق وأحمر وأصفر وصيني

بشمن قدره خمسة وأربعين ألف درهم حلبي حال مقبوض» (٤٢)، ونظرا لان هناك نصف خرقه فلا يعقل أن يكون المقصود بها جبة أو معطف المتصوف وانما حجما متعارفا عليه آنذاك (٤٣). وأشار في احدى القضايا الى بيع « قطعة جوخ أزرق مقدار أربعة أذرع » بمبلغ ٣٠٠ درهم حلبي (٤٤)، أي أن سعر الذراع ٧٥ درهما حلبي. وفي المثال السابق الذي بيعت فيه ٢٢٥ خرقه جوخ بشمن ٤٥ ألف درهم حلبي وفي مثال آخر بيعت فيه عشرون خرقه جوخ بأربعين ألف درهم حلبي من قبل البندقي نفسه في حماة بتاريخ متقارب (٢٢ رمضان و ٢٤ رمضان ٩٤٢/ ١٥ آذار و ١٧ آذار ١٥٣٦) يتبين أن سعر الخرقه الواحدة من الجوخ هو ألفا درهم حلبي ، واذا تفاضينا عن الفرق بين سعر بيع الجملة وبيع المفرق لمادة الجوخ فان الخرقه من الجوخ تبلغ حوالي ٢٦٥٠ ذراعا على أساس بيع ذراع الجوخ بخمسة وسبعين درهما حلبي في تاريخ قريب من تاريخ بيع الكميات السابقة (في ١٢ ذي القعدة ٩٤٢ / ٣ أيار ١٥٣٦) . ويكتفي سجل حماة في الغالب بذكر شراء جوخة أو بيع أو شراء الجوخ دون تحديد لكميته . وتضم التوابل والعطور الفلفل وجوزة الطيب والبندق بالاضافة الى ما ذكر انه « حوايج عطرية » . وتشتمل الحيوانات على الجمال والبقر والحمير (بدرجة كبيرة) والافراس والاغنام . وتضم السلع الاخرى الجلود والقنب والصابون والبسط والسكر والدبس والعسل وغيرها .

يلاحظ في الجدول أعلاه ان بيع الحبوب بالدين يشكل أعلى نسبة بين مختلف السلع (٣٣٩٤٪) وتؤكد هذه النسبة أولوية الحبوب في الحياة الزراعية في لواء حماة . وتحكم بعض الفئات الاجتماعية في محصول الحبوب وبيعها بالدين ، وتأتي في طليعة هؤلاء فئة العسكريين اذ تبلغ نسبة بيعهم الحبوب بالدين ٤٤٤٠٪ . ولا غرابة في ذلك لان العسكريين هؤلاء هم من أصحاب الاقطاعات ويبرز بينهم ، كما سبق القول ، اسم علي بن عبد الله الآي بك . ويلي العساكر بين باعة الحبوب بالدين الاناس العاديون والحجاج والعلماء ، يحسب أعدادهم ، ولكن اذا اعتبرنا وسطي ما يبيعه كل فرد من هؤلاء من الحبوب بالدين لاختلف الترتيب وأتى العالم بعد العسكري (يبقى في الطليعة بوسطي ١٧٤١٥) بوسطي ١٨٣٨ ، ثم الحاج بوسطي ١٠٦٩ ، والعادي ٩٤٣ درهما حلبي . ويلفت النظر ضالة أعداد الريفيين في هذا المجال وكذلك نسبة المبالغ التي وظفوها كدائنين لاثمان الحبوب اذ بلغت ١٧٧٪ .

ولا تشكل بيوع القطن بالدين الا نسبة ضئيلة بين بيوع مختلف السلع اذ تبلغ ٧٦٪ مما يدل على ضالة زراعة القطن بالمقارنة مع زراعة الحبوب التي لا تحتاج الى السقي كالقطن والتي تنتشر في الاراضي الكبيرة والصغيرة على حد سواء لتأمين احتياجات السكان وللمتاجرة بها من قبل الفئات المتنفة .

أما القطن فالهدف من زراعته تجاري بالدرجة الاولى يقوم بها كبار المزارعين أصحاب رؤوس الاموال لذا ليس غريبا ان تكون نسبة شراء القطن بالدين اقل نسبة . ويؤكد الهدف التجاري من زراعة القطن شراء التجار البنادقة له بكميات كبيرة نظرا لجودته ، وقد جاء وصفه في سجل محكمة حماة الشرعية أثناء قيام البنادقة بصفقات شرائه مع الحمويين بأنه « القطن المحلوج السقي الحموي » .

ولفت النظر أن القماش يشغل المرتبة الثانية، بعد الحبوب، في عقود البيع بالدين مما يؤكد سعة التعامل به وبالتالي استهلاكه . وتبرز فئتان في تسويقه وبيعه بالدين وهما فئتا الحجاج والعلماء ويحتكران فيما بينهما ٣٣ر٦٥٪ من أثمان القماش المباع بالدين، في حين ان ما باعته هاتان الفئتان من الحبوب يبلغ ٢٦ر٠٤٪ ومن القطن ٢٥ر٦٢٪ . ولا غرابة في ذلك فالحجاج بحكم أسفارهم الى الحج لا بد وأن بعضهم قد شارك في التجارة المرافقة لقافلة الحج، كما ان التجارة تناسب وثروة العلماء وتقديرهم التقليدي للتجارة التي حظيت بالاحترام في المجتمع العربي الاسلامي . ويشكل القماش بالنسبة للسكان العاديين سلعة هامة في التعامل التجاري على مستوى صغار التجار لذا تبلغ نسبة تعاملهم به ٣٠ر٤٨٪ ، وهي ما يقرب من نسبة كل من العلماء والحجاج ، ولكن أعداد العاديين الكبيرة تجعل وسطي حجم مساهمة الواحد منهم أقل بكثير من حجم مساهمة الفرد في أي من الفئتين الاخرين . وكان الريفيون أقل الفئات البائعة للقماش بالدين على الاطلاق بسبب وضعهم المالي السيء من ناحية ولاحتكار سكان حماة المتاجرة معهم بهذه السلعة من ناحية أخرى . ولم يكونوا بالمقابل أكثر المستهلكين له بالرغم من أعدادهم بسبب وضعهم الاقتصادي السيء .

ويتأكد دور الحجاج في التجارة، وبخاصة البعيدة منها ، باشغالهم المرتبة الاولى، بنسبة عالية جدا ، في بيع الجوخ (٧٥ر٧٠٪) ، وأهم من ذلك في نسبة بيعهم التوابل والعطور بالدين (٨٤ر٩٥٪) . وبالرغم من أن نسبة أعداد الحجاج المتعاملين بالبيع بالدين (٥٦) تبلغ ٢٠ر٥٨٪ من المجموع فان ارتفاع نسب تعاملهم بالقماش والجوخ والتوابل والعطور يدل على مدى ثروتهم وبالتالي ربحهم . وتبرز فئة الحجاج كذلك في بيع الحيوانات بالدين وذلك مرتبط بدورهم كتجار بما في ذلك تجارة الحبوب . وتبرز الخزينة (الخزانة العامة أو الشريفة) كدائنة في صفقة أغنام تقدر ب ١٠٠٠٠ درهم عثماني أي ما يعادل ٢٥٠٠٠ درهم حليبي . وهكذا تتصدر فئة الحجاج مجموعة الفئات الاجتماعية التي تتعامل بالبيع بالدين بالنسبة لمعظم السلع .

واذا ما انتقلنا من الفئات الاجتماعية الدائنة الى الفئات المديونة ، أي تلك التي اشترت السلع بالدين ، يبدو لنا حجم تعامل كل فئة مع مختلف السلع ومدى مديونيتها كما يبين ذلك الجدول التالي :

الفئات المديونة وأنواع السلع التي اشترتها بالدين ومجموع أثمانها بالدرهم الحلبية (٤٥) ونسبها

الفئات العدد	حبوب	قطن	قماش	جوخ	توابل و عطور	حيوانات	سلع أخرى	المجموع
عسكريون ١			١٠٠ (٠.٣٦)				١٠٠٠ (٠.٠٨)	
علماء ٣		١٢٥٠٠ (١٨٧٨)				٢٥٠٠٠ (٢٥٥٢)	١.٥٠٠ (٧.٣)	٤٨٠٠٠ (٤١٥)
حجاج ٣٧	٢١٧٧٠ (٥٠٥٥)	١١١٠٠ (١٦٦٨)	٥٨.٨٧ (٢.٠٧٤)	٧٣٥٠ (٧٩٨)	٤٤٠٠٠ (٥٦٩٨)	٤٦٤٥ (٤٧٤)	٣٢٦٣ (٢١٨٤)	١٧٩٥٨٢ (١٥٥٤)
عاديون ١٥٢	٥٤٩٦٤ (١٤٠١)	١٢٦٠٧ (١٨٩٤)	١٩٢٨١٨ (٦٩٢٠)	٦١١٢٠ (٦٦٣٨)	٣٣٢٢٠ (٤٣٠٢)	٣٩٦٩٣ (٤.٠٥٢)	٨.٦٣٣ (٥٣٩٧)	٤٧٦.٥٥ (٤١٢٠)
ريفيون ١٠٣	٢٨٤٢٤٠ (٧٢٤٦)	٣٠.١٠١ (٤٥٢٣)	٢١٢٠٠ (٧٥٧)	٤٧١٠ (٥١٢)		٢٨٦٣٠ (٢٩٢٢)	٢.٨٩٢ (١٣٩٩)	٣٨٩٧٧٣ (٣٣٧٣)
نساء ٤	١٤٧٥ (٠.٣٨)		٦٨. (٠.٢٤)					٢١٥٥ (٠.١٩)
مسيحيون ٢٣	٢٩٨٠٠ (٧٦٠)	٢٤٥ (٠.٣٧)	٥٣٠٠ (١٨٨٩)	١٤٠٠ (١٥٢)			٤٧٤٠ (٣١٧)	٤١٤٨٥ (٣٥٩)
يهود ١				١٧٥٠٠ (١٩٠٠)				١٧٥٠٠ (١٥٢)
المجموع ٣٢٤	٣٩٢٢٤٩ (٣٣٩٤)	٦٦٥٥٣ (٥٥٧٦)	٢٨٠٠٨٥ (٢٤٢٤)	٩٢.٨٠ (٧٩٧)	٧٧٢٢٠ (٦٦٨)	٩٧٩٦٨ (٨٠٤٨)	١٤٩٣٩٥ (١٢٩٣)	١١٥٥٥٥٠
نسب اسعار السلع من المجموع								

يلاحظ من جدول الفئات المديونة أعلاه أن الريفيين هم أكثر الفئات الاجتماعية شراء بالدين وبخاصة من المنتجات الزراعية إذ تبلغ نسبتهم في ديون الحبوب ٧٢ر٤٦٪ وفي ديون القطن ٢٣ر٤٥٪ . ولا غرابة في ذلك نظرا لعملهم في الزراعة ولكن ما يلفت النظر أن شراءهم الحبوب بالدين غالبا في أوقات البذار وامتداد مدة الوفاء بالدين حتى فترة الحصاد أو المواسم الأخرى دليل على عدم توفر رأسمال زراعي لديهم وأنهم يعملون ليعيشوا وتذهب أتعابهم للوفاء بالدين وما يرتبط بذلك مثل عمليات السلم أي بيع منتجاتهم سلفا بأسعار مقررة كما سنعالج ذلك لاحقا . والملاحظ أن معظم قضايا الشراء بالدين في سجل محكمة حماة الشرعية تذكر مبلغا محددا بذمة أحدهم لآخر لقاء شرائه حنطة أو شعيرا أو قماشا دون تحديد لكمية السلعة، أو أن المبلغ متبق

بذمة المديون من ثمن سلعة ما، أي ان قسما من الثمن قد دفع حين الشراء أو بالتقسيط وان القسم الآخر هو الباقي . وقد يكون ان أجل الدين قد مدد من جديد .

ومن التدقيق في عدد من قضايا بيع الحنطة بالدين لأجل يبلغ أربعة أو ستة أو عشرة أشهر يتبين أن وسطي سعر المكوك منها يبلغ حوالي ٨٠٠ درهم حلبى وقد ينزل الى ٧٥٠ أو يرتفع الى ٨٨٨ درهما (٤٦) ، ويتوقف ذلك على الكمية ومدة الوفاء بالدين وزمن عقد الشراء وبالتالي مدى حاجة المديون للسلعة وموقع الدائن ونفوذه وهكذا . واذا كان هذا هو سعر الشراء أو البيع بالدين فإن سجل حماة يشير الى سعر آخر يصفه أنه السعر الواقع أي سعر السوق ، مثال ذلك أن قاضي حماة استدعى أناسا « من أهل المعرفة والوقوف » واستفسر منهم عن « سعر الشعير الواقع الآن في حماة فأجابوا : المكوك بمبلغ مائة درهم وثمانية وعشرين درهم عثمانى فسطر على ما هو الواقع حسبما شرح فيه بطلب مفخر الاماثل محمد أمين ما بين سابقا » ، واعتمد هذا السعر في بيع « شعير حاصل السلطنة » (٤٧) . ويبدو من احدى القضايا ان سعر مكوك الحنطة الواقع آنذاك هو ٥٠٠ درهم حلبى للمكوك (٤٨)، وعلى هذا فان بيع مكوك الحنطة بالدين يزيد بنحو ٣٠٠ درهم حلبى عن سعره الواقع ، ويشكل هذا ابتزازا كبيرا للمديونين .

ويلاحظ في جدول المديونين ان الريفيين أيضا يشكلون أكبر نسبة من المشترين للقطن بالدين ، ولكن هذه النسبة تقل بحوالي ٦٠٪ عن نسبة شرائهم الحنطة بالدين نظرا لشراء فئات أخرى ، مثل العلماء والحجاج بالاضافة الى الناس العاديين ، القطن بالدين بشكل متساو تقريبا بينهم .

وتهبط نسبة شراء الريفيين للقماش بالدين الى ٧٥٨٪ وهذا دليل ضيق ذات يدهم واهتمامهم بشراء الحاجيات الحياتية الاساسية . وتقل أكثر من ذلك نسبة شرائهم للجوخ المرتبط بمستوى اجتماعي واقتصادي أرفع . ويبرز في شراء هاتين المادتين الاناس العاديون نظرا لكثرة أعدادهم وربما دل ذلك أيضا على مستوى حياتي أرقى بين سكان حماة بالنسبة لسكان الريف ، وان شرائهم للجوخ بالدين دليل على قدرتهم على الوفاء بهذا الدين . ولا يعني هذا أن المشترين للقماش والجوخ من الاناس العاديين هم بالضرورة يستهلكون ما يشترون بل يسوقون ذلك في حماة وفي الريف بدرجة أقل .

ونلاحظ أن فئة الحجاج هي أكثر الفئات متاجرة بالتوابل والعطور بيعا وشراء بالدين ، لارتباط ذلك بالتجارة البعيدة وبحكم سفرهم الى الحج حيث يتم التعامل

بعض منتجات الشرق الأقصى التي يحملها الحجاج والتجار في ذلك الموسم بالإضافة إلى ما تحمله قوافل التجارة من حماة واليهما وعبرها سواء باتجاه الجنوب أو الشرق نحو العراق أو الشمال باتجاه حلب أو القرب إلى طرابلس وما وراءها . ويذكر مثلاً تعاقد أبو بكر ابن الحاج محمد الحمال وعفيف بن موسى اليهودي على أن ينقل الأول على جماله ستة أحمال تضم قماشاً من حماة إلى صفد بأجرة قدرها ٥٤٥٠ درهماً حلبياً (٤٩) . ومما يدل أيضاً على أهمية حماة التجارية على طريق القوافل المثال الذي يذكر التزام محمود القطلبي باج (رسم مرور) قوافل المعرة بطريق المقاطعة لمدة سنة بمبلغ عشرة آلاف درهم عثماني بكفالة آخرين وبقبول وتصديق من نقولا بن عفيف النصراني الوكيل عن مفخر الأمراء حمزة سلطان أمير لواء حماة (٥٠) .

وتشكل فئات الإناس العاديين والريفيين والعلماء نسبة متقاربة من التعامل بالحيوانات مثل الجمال والفرس والحمر والبقر والغنم والماعز بسبب الطابع الريفي الغالب في لواء حماة وتشابك المصالح بين المدينة والريف . وربما كان للعلماء هذه النسبة الموازية تقريباً للريفيين بحكم زيارات بعضهم للريف أو توظيف البعض أموالهم في العقارات الزراعية أو لكون بعضهم مسؤولين عن الأوقاف الزراعية . ويمكن إجراء فرز لأنواع الحيوانات التي تباعها أو تشتريها بالدين كل فئة اجتماعية ومنها يتم التعرف على نوعية الأعمال التي تقوم بها .

ويلفت النظر في جدول السلع الأخرى المتنوعة أن الإناس العاديين يشكلون ٩٧٪ من بين مشتريها بالدين في حين أنهم لا يتجاوزون ١٣٪ بين بائعيها بالدين . وربما دلّ ذلك على أنهم أميل إلى الفقر منهم إلى الغنى وهم الذين يشكلون غالبية السكان .

والى جانب عمليات القرض والدين الشرعي المالي والبيع والشراء بالدين شاع في لواء حماة ما عرف بالسلم الشرعي كما في المثال التالي : حضر في مجلس الشريعة المطهرة ناصر ابن الحاج محمد بن الشنار وأقر واعترف بأن عليه وفي ذمته لكرسيول بن فرنسيس الأفرنجي البندقي من القطن المحلوج السقي الحموي بطريق السلم الشرعي المقبوض رأس مال السلم في مجلس العقد مبلغ ستين ألف درهم حلبى من ذلك مؤجل إلى ثلاثة أشهر خمسة قناطير قطن والباقي مؤجل إلى مضي تسعة أشهر من تاريخه ، ثم ابتاع المقر من المقر له وهو باعه عشرين خرقة جوخ كرمزي ملون ... بشمن قدره أربعين ألف درهم حلبى مقبوض ومحل أداء السلم المذكور في حماة حرر بتاريخ ٢٦ رمضان ٩٤٢ / ١٧ آذار ١٥٣٦ . وقبل ذلك بأربعة أيام تمت صفقة مماثلة بين البندقي نفسه والزيني ابن أحمد بن الزميطة من حماة حددت فيه كمية القطن بأنها خمسة عشر قنطاراً ورأس مال السلم خمسة وأربعين ألف درهم حلبى مؤجل إلى مضي سنة . واشترى الزيني

بالمبلغ نفسه اثنتين وعشرين خرقه جوخ ونصف خرقه من البندقى (٥١) . وهناك حالات من السلم متواضعة جدا في كمية السلعة كما في اقرار احمد بن علي أن بذمته للحاج سويدان ٤٥ رطلا من التين السقي بطريق السلم الشرعي ، أو اقرار آخر أن بذمته ٢٠ رطلا من الزيت من جهة السلم الشرعي بالشروط الشرعية المقبوض رأس مال السلم مبلغ ١١٠ دراهم (٤) وأنه كان مؤجلا فصار حالا (٥٢) .

ويتبين من سجل حماة أن السلم الشرعي يتضمن دفع مبلغ من المال مقدما لقاء شراء كمية معينة من سلعة ما تسلم في موعد لاحق محدد . ويتم عقد السلم في مجلس خاص يرم فيه يسمى مجلس العقد الذي يرد ذكره في عدد كبير من عقود السلم هذه . والملاحظ أن في السلم يحدد سعر السلعة وقيمتها سلفا وتدفع قيمتها مقدما ، وهذا يعني انه يتفق على السعر والكمية في مجلس العقد بقطع النظر عما يكون عليه السعر الواقع في وقت العقد او عما سيكون عليه وقت التسليم . ويذكر ابن عابدين في الحاشية (٥٢) ان الاولى تعريف السلم بأنه « شراء آجل بعاجل » . ولكن تحديد سعر شراء السلعة مقدما في عقد السلم فيه غبن واضح للبائع بدليل عدد من القضايا الواردة في سجل حماة . ففي احداها ادعى الحاج زين العابدين بن عز الدين على قاسم ابن الحاج محمد بخمسة مكايك حنطة من جهة السلم الشرعي المقبوض عن كل مكوك ١٧٠ درهما حلبيا (٥٤) ، وهذا يعني أن سعر المكوك المدفوع سلفا بهذا المقدار يقل بمقدار ٣٣٠ درهما حلبيا عن السعر الواقع في الفترة ذاتها وبحوالي ٦٣٠ درهما حلبيا عن سعر الشراء بالدين . ففي عقد السلم يخفض المبلغ بمقدار متساو مع المقدار الذي يزداد فيه الشراء بالدين وذلك بالنسبة للسعر الواقع لمكوك الحنطة . ويكون الغبن في الحالين على صاحب الحنطة أو السلعة .

ويبدو أن ابتزاز الفلاحين بواسطة السلم قد استفحل بعد ذلك دون أن تتدخل السلطة للحد منه مما جعل ابن عابدين يصف ذلك الابتزاز وهذا التهاون بقوله : « (قوله وأقبح من ذلك السلم الخ) أي أقبح من بيع المعاملة المذكور ما يفعله بعض الناس من دفع دراهم سلما على حنطة أو نحوها الى أهل القرى بحيث يؤدي ذلك الى خراب القرية لانه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون أضراره أكثر من أضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني فيظهر ان المناسب أيضا ورود أمر سلطاني بذلك ليعزز من يخالفه وظاهره انه لم يرد بذلك أمر والله أعلم » (٥٥) .

وباستعراض عقود السلم الشرعي في سجل حماة قيد الدراسة نجد انه من ثمانية عشر قضية تتعلق بالسلم الشرعي أنكر المدعى عليه في معظمها أن يكون بذمته أي التزام ولكن شهودا معدولين أثبتوا عليه الالتزام بالوفاء بالسلم . وفي بعض القضايا يتم عرض

السلم على المحكمة لاعلام المدعى عليه بحلول الوفاء بالسلم . ويشير عدد من القضايا الى رأس مال السلم وهو المبلغ الذي قبض لقاء تقديم السلعة المتعاقد عليها بعد أجل . وبيع السلم كأن يتم بين سكان حماة أو بينهم وبين سكان الريف . ويبرز الريفيون كمدعى عليهم أو مسلم اليهم من قبل أهل مدينة حماة أرباب السلم . ولم يكن السلم الشرعي مقتصرًا على المسلمين ، فقد سبقت الإشارة الى التاجر البندقي الذي اشترى قطنًا بطريق السلم . وهناك قضية تتعلق بفرج بن ظاهر النصراني من قرية أفيون الذي أقر ان بدمته مكوك حنطة بالكيل الحموي بطريق السلم الشرعي لأحمد بن جمعة (٥٦).

ويبدو من عقود السلم الشرعي في سجل حماة أن التعامل بالسلم كان محدودًا بالمقارنة مع الديون وربما مرد ذلك ما يترتب عليه من اجحاف بحق المسلم اليهم . وباستثناء عقدي السلم الضخمين اللذين قام بهما التاجر البندقي كرسول للحصول على عدة قناطير من القطن الحموي فان العقود الأخرى بين السكان المحليين تتضمن كميات ضئيلة من مواد غذائية متنوعة كما يبين الجدول التالي :

انواع السلع المتداولة في عقود السلم الشرعي وأعداد عقودها وكمياتها واثمانها

السلعة	عدد العقود	الكمية	التمن بالدرهم الحلبية
حنطة	٣	٦ مكايك ٧ شنابل	٨٥٠ (جزئيا)
قطن	٣	١٥ قنطارا ٦٥ رطلا	١٠٠٢٠٠
قماش	٢	كمية كبيرة دون تحديد مع ١٠ أرطال قطن	
زيت	٧	مع ٢٠ رطلا من الزيت	١٠٢٠ (جزئيا)
زبيب	١	٢٢٩ رطلا	(دون ذكر سعر)
بصل	١	١٠ أرطال	(دون ذكر سعر)
تين	١	٢٥٠ رطلا	(دون ذكر سعر)
	١	٤٥ رطلا	(دون ذكر سعر)

ويمكن اجراء مقارنة بين اجمالي المبالغ الموظفة في القروض والديون الشرعية والبيوع بالدين والسلم الشرعي كالتالي :

النسبة %	الاجمالي بالدرهم الحلبية	
١٥ر١٥	٢٤٦٢٨٧	القروض
٧ر٤٦	١٢١٢١٩	الديون
٧١ر١١	١١٥٥٥٥٠	البيوع بالدين
٦ر٢٨	١٠٢٠٧٠	السلم الشرعي
١٠٠ر٠٠	١٦٢٥١٢٦	المجموع

وللتعرف على ما تساويه هذه الارقام الموظفة في السوق المالية في لواء حماة نقارنها بالاموال الموظفة في السوق العقارية في اللواء نفسه وفي الفترة ذاتها .

جدول بيوع العقارات واثمانها

نوع العقار	عدد البيوع	التمن بالدرهم العثمانية	التمن بالدرهم الحلبية
سكني	٤٠	٦٧٠٤٥	١٦٧٦١٢
تجاري	٩	٢٠٣٧٠	٥٠٩٢٥
زراعي	٧	١٢٢٠٠	٣٠٥٠٠
المجموع	٥٦	٩٩٦١٥	٢٤٩٠٣٧

وبمقارنة حجم الاموال الموظفة في البيوع العقارية بحجم الاموال الموظفة في عمليات الديون نتبين ان السوق العقارية لم تشكل سوى ١٥ر٣٢٪ من مجموع عمليات الديون بأنواعها مما يدل على نشاط وحيوية السوق المالية في لواء حماة وما يقتضيه هذا النشاط من التعامل بثقة بين الناس واستغلال الطاقات الاقتصادية بقطع النظر عن أي فئة اجتماعية كانت الرابحة وأيها كانت المستفلة . ويبقى حجم التعامل في سوق العقارات في حدود معقولة لان كثرة التوظيف فيه تعطل السيولة اللازمة في استغلال الموارد الطبيعية .

وقد وجدت ضمانات للوفاء بالدين مثل الرهن والكفالة بنوعيهما بالمال وبالنفس . ويبدو أن الرهن كان أقلها استخداما بدليل عدم وروده بشكل كبير في سجل حماة . وفي الحالات التي يرد فيها كان الراهن في أحدها رجلا سباهيا رهن خنجرا على مبلغ ٥٠٠ درهم عثماني . وفي أخرى رهن حاج بذمته مبلغ ١٣٠٠٠ درهم حلبسي عن ثمن قماش لحاج آخر داره ودكانا بقربها وحوشا ملاصقا للدكان ونصف دار مقسومة (قسم الدار) وثلاث بقرات رهنا صحيحا شرعيا قبل به أبناء الراهن . ثم أعار المقر

له الرهن المذكور الى الراهن لينتفع به (٥٧) . وفي الحاليين كان الرهن رمزيا ويدل على علاقات ثقة بين السكان .

وتكثر حالات الكفالة المالية وفي عدد منها يدفع الكفيل مبلغ الكفالة (المكفول به) الى الدائن (المكفول له) عن المديون الاصلي (المكفول عنه) ، وفي بعضها ينكر الكفيل كفالته فيثبتها الشهود في الغالب . وتستخدم الكفالة في مختلف أنواع الديون والقروض وأنواع السلع وبين مختلف الفئات الاجتماعية . والكفالة في الغالب فردية ولكن توجد حالات فيها أكثر من كفيل واحد أو أكثر من مكفول عنه واحد . ويكثر هذا ضمن الاسرة الواحدة وكذلك في القرية الواحدة حيث يكثر المديونون فيكفلون بعضهم جماعيا . وقد يكون الكفيل أو المكفول أنثى ، وذلك عادة ضمن الاسرة الواحدة (٥٨) .

وأكثر الضمانات الشرعية شيوعا في حماة هي كفالة النفس التي تشمل قضايا الديون وغيرها . وتقضي بأن يكفل شخص نفس شخص آخر أي يلتزم أو يضمن احضار هذا الشخص الى طالبه أو الى المحكمة الشرعية لمقاضاته . وهذا نوع من التكافل الذاتي الذي يلقي على السكان مسؤوليات معنوية كبيرة ويدل في تطبيقه على درجة عالية من الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين ، وبالتالي تجاه المجتمع ، وهذا نابع من تقاليد راسخة تقوم على الثقة والتقى والالتزام بالقواعد الدينية ، وهي صفات قديمة ساعدت المجتمع على الاستمرار في حسن الاداء بالرغم من مساوئ الحكم التي تعرض لها .

وتختلف كفالة النفس عن كفالة المال ان الاولى تنتهي بموت الكفيل أو المكفول عنه ، أما الثانية فلا تبطل بموت الكفيل وتترتب الكفالة على ماله ويعود الورثة عندئذ الى مطالبة المكفول عنه . وتختلف الاجتهادات حول استثناءات ذلك (٥٩) . وترد في سجل حماة مائة واثنى عشرة كفالة نفس تفيد دراستها في معرفة كيفية تطبيق هذا النوع من الكفالة في مكان وزمان معينين ومدى تطابقه مع آراء الفقهاء . وتنتظم كفالات النفس هذه قواسم مشتركة منها أن معظمها فردي ، أي ان فردا يكفل فردا آخر انه متى طلب من قبل خصمه أحضره الكفيل . ويدل المثال التالي على أكثر حالات كفالة النفس شيوعا: كفل عمر بن بدر الكردي نفس محمد بن عبد الله بطلب خصمه مصطفى بن موسى انه متى طلب أحضره (٦٠) . وهناك حالات يكفل فيها اثنان شخصا واحدا ، أو يكفل شخص واحد اثنين معا . وتكثر الحالات التي يكفل فيها الاب ابنه ، والابن أبيه ، والاخ أخيه ، والحموي الريفي ، والريفي الريفي . كما ترد حالات يكفل فيها المسلم المسيحي والمسيحي المسلم ، وكذلك المسيحي المسيحي ، واليهودي اليهودي . وليس هناك بوجه عام من زمن محدد لكفالة النفس . وترد حالتان حددت فيهما كفالة النفس بثلاثة أيام وكلتاها متعلقان بطلب السلطة ففي احدهما كفل شخص من محلة المنزلة بحماة

نفس اثنين من القرويين بطلب خصمهما جاویش أحمد بن عبد الله الى مضي ثلاثة أيام من تاريخ الكفالة . وفي الاخرى كفل شخص من محلة الحوارنة بحماة بدن شخص من قرية الموعة الى ثلاثة أيام انه يحضره الى مجلس الشرع (١١) . وهذه هي الحالة الوحيدة التي ترد فيها كلمة « بدن » عوضا عن « نفس » ولعل المقصود التأكيد على احضاره موجودا . وفي الحالة التي لا يمكن معها كفالة نفس المطلوب بعينه فان الكفالة تتناول شخصا يمت بصلة قوية الى الشخص المطلوب كما في المثال التالي : كفل أبا يزيد بن جمعة الكردي من محلة الجسر بحماة نفس علي ابن الحاج سليمان على انه متى طلب احضره بموجب هذه الكفالة لاجل احضار أخيه حمو بخصوص دعوى علي التركماني من جهة سرقة فرس (١٢) . وتنتهي كفالة النفس بتسليم الكفيل شخص المكفول الى خصمه الذي يحضره عندئذ الى المحكمة كما في المثال التالي : كفل جمعة بن المعفن من قرية كازو نفس المرأة ورذقان بنت عمر بطلب حسين بن محمد انه متى طلبت احضرها ، وسجل ذلك في المحكمة بتاريخ ١٩ رمضان ١٢/٩٤٢ آذار ١٥٣٦ . وبعد ثلاثة أيام سجل في المحكمة ان جمعة هذا سلم المرأة ورذقان الى خصمها حسين وهي التي كفل نفسها عند حسين المذكور ، وفرغ بذلك عن الكفالة فصدقه حسين (١٣) .

وترد حالات مركبة من كفالة النفس تتم فيها كفالة الكفيل من قبل غيره كما في كفالة ابي بكر بن شمس الدين من محلة العليليات التحتا بحماة نفس ابن أخيه بركات بطلب خصمه الشيخ عز الدين متى طلب احضره . ثم كفل أحمد العقيلي ومحمد بن حسين نفس ابي بكر بن شمس الدين بطلب الشيخ عز الدين انه متى طلب احضره (١٤) . وفي قضية أخرى كفل عيسى بن سركين نفس خليفة ابن الحاج سليمان بطلب محمد بن القدر ثم كفل خمسة أشخاص ، في القضية ذاتها ، نفس عيسى المذكور بعد طلب محمد المذكور انه متى طلب احضره (١٥) . ويبدو أن الهدف من هذه الكفالة المركبة تأكيد حقوق الخصم .

وقد تجاوزت الكفالة بالنفس الحدود الدينية ، سواء في الواقع أم في الشرع ، فقد جاء أن المعلم عبد الوهاب ابن الحاج محمد الفاخوري كفل نفس حنا بن منصور النصراني متى طلب احضره كفالة مقبولة بطلب القره بن محمد . وفي مثال آخر كفل سمعان بن عيسى النصراني نفس بركات بن فرج الله بطلب أبي السعود متى طلب احضره (١٦) . ويدل هذا على التعايش القائم والتعامل المشترك والثقة بين السكان بقطع النظر عن مذاهبهم .

ويمكننا تبين الفئات الاجتماعية التي ينتمي اليها كل من الكفلاء والمكفولين والخصوم كما في الجدول التالي :

الفئات الاجتماعية	الكفلاء	المكفولون	الخصوم
موظفون	—	—	١٤
شيوخ	٤	—	٣
حجاج	٨	٤	٨
عاديون	٥٤	٦٣	٥٩
ريفيون	١٩	١٥	٢
تركمان وأكراد	٥	٣	٢
نساء	١	٣	—
مسيحيون	٢	٣	—
يهود	٢	٢	—
المجموع	٩٥	٩٣	٨٨

يضم الموظفون أمير لواء حماة ، أمين الخواص السلطانية ، سباهية ، القاضي ، والمسؤول عن السجن . ويفسر عدم اتفاق الأرقام مع بعضها في الجدول أعلاه أنه في بعض الحالات لا يذكر اسم الخصم ، وفي حالات أقل لا يذكر اسم المكفول . وهذه الأرقام تمثل بمعظمها كفالات فردية ولكن هناك حالات تضم كفيلين أو أكثر في آن واحد ، وكذلك بالنسبة للمكفولين والخصوم . فبين الحجاج حالة واحدة يظهر فيها حاجان كفيلان . وبين العاديين أربع حالات لكفيلين وواحدة لثلاثة كفلاء . وبين المكفولين العاديين حالتان لمكفولين وواحدة لثلاثة . وبين الخصوم حالة لثلاثة . أما الريفيون فيضمون حالة واحدة لكفيلين وحالتين لمكفولين اثنين وحالة لثلاثة مكفولين معا . وهناك حالة لثلاثة كفلاء بين المسيحيين وحالة لكفيلين بين اليهود . ويظهر بين الكفلاء الريفيين أربع حالات من الكفلاء الحجاج أبقيناهم ضمن فئة الريفيين . ولو أضفنا هذه الحالات الأربع إلى فئة الحجاج الكفلاء لارتفع عدد هذه الفئة إلى اثني عشر كفيلة ، وبذلك تصبح ثالث أكبر فئة بعد العاديين والريفيين مما يدل على الثقة بالحجاج ككفلاء وعلى نفوذهم في المجتمع وكذلك على الدور الاقتصادي الذي لعبوه في مجالات القروض والديون بأنواعها والسلم الشرعي . ويلفت النظر أيضا أن الموظفين يشكلون أكبر نسبة بين الخصوم بعد فئة العاديين نظرا لتأخر العديد من المكلفين أو المدينين بتأدية التزاماتهم المالية لهم .

وإذا نظرنا إلى علاقات القرى بين الكفلاء والمكفولين نجد أن الاخ يكفل أخيه في ست حالات ، والاب ابنه في أربع حالات ، والابن أبيه في حالتين ، والام ابنتها في حالة واحدة ، والعم ابن أخيه في حالة واحدة أيضا . ويدل هذا على الترابط العائلي من جهة

وعلى الثقة بين الاسر من ناحية أخرى . ولا يبرز بين المكفولين الا حالة واحدة ضمت أباً وابنه معا .

وتبرز بين القرى التي ظهر فيها كفلاء ومكفولون معا الدجاجية ، كازو ، الموعة ، ومتنين . أما القرى التي ذكر فيها كفلاء فقط فهي ارجزي ، سكين ، كيسون ، معان ، تعترين ، الظاهرية ، كفر حنين ، ودحسيس . والقرى التي فيها مكفولون فقط هي أفيون ، القصيعية ، بيصين ، وركو ، تمتع ، والمعليقة .

مظاهر اجتماعية :

ترد في سجل حماة قضايا ذات مدلولات اجتماعية هامة مثل عقود الزواج والطلاق وأوضاع الامن سواء لجهة تنظيمه أو العبث به وما يرتبط بذلك من أحداث قتل وتهديد وسرقة . وتتبدى في هذه القضايا كذلك ملامح من الاخلاق العامة السوية ومحاولات المس بها كالرشوة وغصب المال وشرب الخمر والخطف والزنى . وهذه القضايا هامة بحدوثها كما هي هامة بمحاولات شجبتها من قبل مرتكبيها أنفسهم وكذلك من قبل السلطة الدينية التي كانت تعكس ، في الوقت ذاته ، استنكار الشعب لها .

ويخص سجل حماة عقود الزواج بتفصيل وشمول لا يتوفر مثلها في السجلات اللاحقة العائدة الى المحاكم الاخرى من بلاد الشام . وربما سبب ذلك أن المحكمة الشرعية في هذه الفترة المبكرة من الحكم العثماني كانت تعنى أكثر شيء بمهامها الاساسية من الاحوال الشخصية وتسوية علاقات الناس بعامة قبل أن تتشعب اختصاصاتها لتشمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الحياة اليومية التي طفت بالتدريج على قضايا الزواج والديون والكفالة وغيرها .

ويذكر سجل حماة ١٩٧ عقد زواج موزعة زمنيا كالتالي :

العام	جمادى الاولى	جمادى الثانية	رجب	شعبان	رمضان	شوال	ذو القعدة	ذو الحجة
٩٤٢	١٨	٤٢	٣٠	١٢	٢٢	٢٣	٢٨	٥
٩٤٣	٥	٢						

ويضاف الى هذه العقود أربعة عقود زواج وردت في آخر السجل ولم تميز تفاصيلها بسبب التلف الذي لحق بأوراق السجل ، ولعلها من شهر صفر . ونظرا لعدم تسلسل صفحات السجل وبالتالي تواريخه وامكانية ضياع بعض صفحاته فاننا

سنعتبر الأشهر بين جمادى الأولى ونهاية ذي القعدة ممثلة لعقود الزواج الفعلية .
 ويصعب معرفة ما إذا كان الزواج قد تم فعلا في التاريخ الذي سجل فيه العقد في المحكمة
 وأن كان هذا هو الأرجح نظرا لما ينطوي عليه عقد الزواج من شروط شرعية ومالية
 لا يصبح نافذا بدون إبرامها وتسجيلها في المحكمة . وإذا كان الأمر كذلك وأن صفحات
 هذه الأشهر في السجل غير ناقصة تطرح عندئذ مشكلة تفاوت عقود الزواج بين شهر
 وآخر . ومن الطبيعي أن يرتبط ذلك بموقع الشهر الهجري من فصول السنة وما
 يترتب على ذلك من الانتهاء من جمع المحاصيل الزراعية أو من زرع الحبوب حيث يكثر
 الزواج بعد هذين الموسمين . وإذا اعتبرنا أن أعداد عقود الزواج في الأشهر الأخيرة من
 عام ٩٤٢ متطابقة مع الواقع فإن أكثر العقود حدوثا يقع في شهري جمادى الثانية
 ورجب / وأواخر تشرين الأول حتى أواخر كانون الأول ، أي اثر الانتهاء من زراعة
 الحبوب التي تبدأ مبكرة من نصف أيلول (١٧) . وتقل عقود الزواج في شعبان ثم تزداد
 بين بداية رمضان ونهاية ذي القعدة / أوائل شباط وأواخر أيار ١٥٣٦ ، أي قبل بدء
 موسم حصاد الحبوب . وإذا كان عدد عقود الزواج بهذه القلة الواردة في أشهر ذي
 الحجة ومحرم وصفر فإن ذلك يعني اشتغال القرويين بين أواخر أيار وأواسط آب في
 عمليات الحصاد والدرس والتذرية ثم في زراعة القطن . وربما شاعت عادة آنذاك
 لا تحبذ الزواج في أشهر الحج هذه .

ويمكن دراسة عقود الزواج من نواحي مختلفة منها ما يتعلق بالانفتاح والانغلاق
 الاجتماعي بين سكان مختلف أحياء حماة وبينهم وبين سكان الأرياف الملحقة بها ، وحجم
 المهور بالنسبة لمختلف الطبقات الاجتماعية ومدلولاتها الاقتصادية ، وسن الزواج من
 حيث نسبة القاصرين الى البالغين بين الأزواج من الجنسين ، ثم أهمية الزواج في انشاء
 وحدة اجتماعية جديدة وأخرى اقتصادية تضافان الى مجتمع المدينة أو القرية . ولا
 تتوفر عينات كافية من التراكبات (المخلفات) في سجل حماة لتتعرف من خلالها على
 حجم الأسرة وعدد الزوجات والاولاد ونسبة القاصرين منهم الى البالغين والذكور الى
 الاناث . ومع ذلك يمكن أخذ عقود الزواج كمؤشر تقريبي لمجموع عدد السكان في لواء
 حماة . فإذا اعتبرنا أن الوسطي الشهري لعقود الزواج في حماة كما وردت في الأشهر
 العشرة أعلاه هو بواقع ١٩٧ فان مجموع العقود السنوي يصبح يحدود ٢٣٦ عقدا .
 وإذا اعتمدنا قاعدتين قال باحث اجتماعي غربي انهما يمثلان نظاما عاليا في الزواج لدى
 الاقدمين وهما أن نسبة عقود الزواج تمثل ٩ بالالف من مجموع السكان ، وأن كل عقد
 زواج يؤدي الى وسطى ١٦ من الاولاد وأن نسبة الخصوبة تمثل ٣٥ بالالف من
 مجموع السكان أمكننا التوصل الى معدل وسطى للسكان يقع بين القاعدة الأولى
 والثانية (١٨) ، وعلى هذا فإذا اعتبرنا أن عدد عقود الزواج في لواء حماة خلال عام واحد
 بين ٩٤٢ - ٩٤٣ / ١٥٣٥ - ١٥٣٦ هو ٢٣٦ عقدا يصبح الحد الأدنى للسكان في اللواء

(وبصورة ادى في حماة وما يلحق بها قضائيا من قرى) حوالي ٢٦ ألف نسمة والحد الاعلى حوالي ٢٧ ألف نسمة . ويستخدم الباحث انطوان عبد النور هذه القاعدة ويطبقها على ما ذكره عبد الودود يوسف من أن سجل محكمة حماة الشرعية لعام ١٥٨١ يذكر ١٢٠ عقد زواج فيها فيصل الى وسطي لسكان مدينة حماة في ذلك العام يعادل ١٢ الى ١٤ ألف نسمة (١٩) . ويتضاعف العدد في عينتنا مع ازدياد في الحد الادنى لانه يمثل سكان اللواء من مدنيين وريفيين . ويجب الاخذ بعين الاعتبار ما لحق بسكان بلاد الشام عموما بين عامي ١٥٣٥ - ١٥٣٦ و ١٥٨١ من عدم استقرار ديموغرافي لاسباب اقتصادية بمعظمها (٧٠) مما يجعل مقارنة أعداد السكان خلال هذه السنوات تقريبية .

تتوزع عقود الزواج المئة والسبعة والتسعين الى عقود زواج بين حمويين ، وبين ريفيين ، أو مشتركة بينهم ، أو مع التركمان كما في الجدول التالي :

زواج بين حمويين	زواج بين ريفيين	حمويون مع ريفيات	ريفيون مع حمويات	حمويون مع تركمان	زواج بين تركمان
٩٩	٧٣	١٠	٩	٣	٣

وإذا ما اخذنا كل فئة من هذه الفئات على حدة ودرسنا نسب التزاوج بين محلات حماة ، ثم بين القرى ، وكذلك بين حماة والقرى وبالعكس نتوصل الى معلومات هامة حول الانفلاق والانفتاح في الحياة الاجتماعية وتمائل سكان المحلات او القرى في النواحي الاقتصادية والاجتماعية . وقد اعتمدنا نصوص عقود الزواج الواردة في المحكمة الشرعية من حيث الانتساب الى المحلة او القرية لان العقد ينص في الغالب على انتساب الزوج أو الزوجة الى مكان جغرافي .

وبدراسة عقود الزواج بين سكان محلات حماة تبين لنا الاحصاءات التالية :

عقود الزواج في حماة

محللات الأزواج	عدد العقود	محلات الزوجات وعدد العقود
الباب	١	الباب ١
باب الجسر	٤	باب الجسر ١ ، التل (لعلها تل شرشر) ١
باب الغربي	٢	الحاضر ١ ، غير معروف ١
باب القبلي	٢	باب الغربي ٢
تحت الشجرة	٢	باب الغربي ١ ، المدينة ١
جامع القاق	١	المرايط ١ ، غير معروف ١
الجمابرة	١	العليليات ١
الحاضر	١	المدينة ١
		المرايط ١

الحوارنة	٤	الحوارنة ٢ ، المرجين ١ ، غير معروف ١
سيدي عبد الله	١	سيدي عبد الله ١
الصفصافة	١	المرباط ١
العليليات	٢	غير معروف ٢
العليليات التحتا	٥	العليليات التحتا ٤ ، غير معروف ١
العليليات الشرقية	٣	العليليات الشرقية ٢ ، غير معروف ١
العليليات الفوقا	١	العليليات الفوقا ١
المحالبة	١	غير معروف ١
المرباط	٥	المرباط ٢ ، المحالبة ١ ، غير معروف ٢
المشاركة	٣	المشاركة ٢ ، الرباط ١
المنعزلة	٥	المنعزلة ٣ ، سيدي عبد الله ١ ، غير معروف ١
غير معروف	٢٨	باب الجسر ٤ ، الجعابرة ٣ ، العليليات الشرقية ٣ ، الحاضر ٢ ، سيدي عبد الله ٢ ، العليليات التحتا ٢ ، المنعزلة ٢ ، وعقد واحد من كل من : الباب ، باب القبلي ، باب المفار ، تحت الشجرة ، زقاق الوتارين (في محلة دار الفنم) (٧١) ، الصفصافة ، العليليات ، العليليات الفوقا الرباط ، المشاركة .

٧٣

٧٣

المجموع

وهناك ستة وعشرون عقدا آخر لم تذكر محلاتها ، سواء بالنسبة للازواج او الزوجات ، ويبدو أنها لحمويين لانها لم تنسب الى قري .

ويلاحظ في الجدول اعلاه ان أعلى نسبة زواج للازواج هي في محلات العليليات بمختلف أقسامها (١١ عقدا) تليها المرباط والمنعزلة (٥ لكل منهما) ، ثم باب الجسر والحوارنة (٤ لكل منهما) . وأعلى نسبة زواج للزوجات توجد في محلات العليليات بمختلف أقسامها (١٤ عقدا) ، ثم المرباط (٧ عقود) ، وباب الجسر والمنعزلة (٥ لكل منهما) ، وسيدي عبد الله (٤ عقود) .

وباستعراض التماثل بين محلات الازواج والزوجات نجد أنه في ٢١ عقدا من ٤٥ عقدا ذكرت فيها أمكنة الزوجين (أي بنسبة حوالي ٤٧٪) كان يتم الزواج بين سكان المحلة الواحدة ، وفي ٥٣٪ منها يتم الزواج بين محلات مختلفة مما يدل على عدم تقوقع جغرافي وعلى انفتاح اجتماعي وكذلك على خلفية اجتماعية واقتصادية متقاربة بين الاحياء التي ترتبط بالزواج مع بعضها . وثمة ملاحظة أخرى وهي أن ارتفاع نسبة

المتزوجين أو المتزوجات في محلة دون أخرى، كما في محلات العليلات بأقسامها والمرباط والمنعزلة وباب الجسر ، ربما يدل على كثرة سكانية في هذه المحلات .

وينطبق الاندماج الاجتماعي في المدينة على الارياف سواء فيما يتعلق بالزواج بين سكان القرى أو بين هؤلاء وسكان حماة وبالعكس . وتبين لنا الأرقام التالية نسبة التزاوج بين سكان القرى :

عقود الزواج في القرى

قرى الأزواج	عدد العقود	قرى الزوجات وعدد العقود
ادنين	١	الطيبة ١
ارجزى	٨	ارجزى ٦ ، بيرين ١ ، الظاهرية ١
اسكندرية	٢	الداجية ١ ، معردس ١
البرزولة	١	البرزولة ١
بطيما	٣	بطيما ٣
بيصين	١	بيصين ١
تمك	١	تمك ١
الحميرة	١	براق ١
الداجية	٤	الداجية ٤
دحيس	١	دحيس ١
دير سوار	٣	دير سوار ٢ ، رنتيس ١
دير شمائل	١	معرقب ١
دير مرام	١	دير مرام ١
الربيعية	٢	الربيعية ٢
الرقيطا	٢	الرقيطا ١ ، كفر دحل ١
سوين	١	سوين ١
الشيخه	١	متنين ١
الظاهرية	١٠	الظاهرية ٧ ، ارجزى ١ الاساور ١ ، معرقب ١
الطيبة الشرقية	١	ادنين ١
القصيعة	٢	ارجزى ٢
قمحانة	٣	قمحانة ٣
الكفر	٢	الكفر ١ ، معرقبتين ١
كفر حنين	٢	كفر حنين ٢
كفر الدوس	٤	كفر الدوس ٢ ، ارجزى ١ ، الجنان ١ ،
كيسون	٣	كيسون ٣

قرى الأزواج	عدد العقود	قرى الزوجات وعدد العقود
البطن	١	البطن ١
متنين	١	زعتين ١
المشرفة	٢	المشرفة ٢
معر تقب	١	معر تقب ١
معر دفتين	١	معر دفتين ١
معر شحور	١	الصبورة ١
معرين	١	الكفر ١
نحناح	١	نحناح ١
نعرين	١	نعرين ١
النيحة	٢	النيحة ١ ، دنح ١
المجموع	٧٣	٧٣

يلاحظ في الجدول أعلاه أن قريتي أرجزي والظاهرية تتساويان في أعداد عقود الزواج فيهما والتي تبلغ ثمانية عشر في كل منهما (١٠ عقود أزواج وثمانية عقود زوجات بالنسبة للظاهرية و ٨ عقود أزواج وعشرة عقود زوجات بالنسبة لأرجزي) . وتليهما بالنسبة لعقود الأزواج الدجاجية وكفر الدوس (٤ لكل منهما) ، وبطيما ودير سوار وقمحانة وكيسون (٣ لكل منها) ثم أسكندرية والربيعية والرقيطا والقصيعة وكفر حنين والمشرقة والنيحة (٢ لكل منها) وهناك عقد واحد للقرية في تسع عشرة قرية . أما بالنسبة لعقود الزوجات فإنه يلي أرجزي والظاهرية كل من الدجاجية (٥ عقود) وبطيما وقمحانة وكيسون ومعر تقب (٣ لكل منها) ، ثم دير سوار والربيعية وكفر حنين وكفر الدوس والمشرقة ومعر دفتين (٢ لكل منها) ، ثم تلي ست وعشرون قرية لكل منها عقد واحد . وإذا كان عدد عقود الزواج يتناسب وعدد السكان فإن أكبر القرى هي أرجزي والظاهرية ، تليها الدجاجية وكفر الدوس وبطيما وقمحانة وكيسون وهكذا بحسب تسلسل أعداد العقود .

ويلاحظ كذلك أن القرى الأقل في عقود الزواج تنحى للزواج من داخلها حصرا وهذا شأن أربع عشرة قرية من مجموع القرى البالغ سبعا وأربعين قرية ، أي بنسبة تقرب من ١٩٪ في حين أن النسبة الأكبر من القرى (حوالي ٨١٪) تتزوج من داخلها ومع غيرها ، أو مع غيرها حين تكون أعداد العقود أحادية . وهذا دليل آخر من ريف حماة على عدم تفوق القرى بغالبيتها على نفسها . ولهذه المصاهرة بين القرى أهميتها السياسية فضلا عن مدلولاتها في الترابط الاجتماعي والاقتصادي في الريف الحموي .

ويظهر مثل هذا الترابط بين حماة والريف في عقود الزواج بين الحمويين والريفين وبالعكس كما في الجداول التالية :

زواج الحمويين من الريفات

محلة الزوج	عدد العقود	قرية الزوجة
الحاضر	١	تقير الحلة
الجبابة	١	متنين
العليلات	١	كيسون
العليلات الشرقية	١	الخالدية
المحالبة	١	الرقيطا
غير معروف	٥	الدجاجية - درقومية - الظاهرية - كازو - معر تقب
المجموع	١٠	١٠

زواج الريفين من الحمويات

قرية الزوج	عدد العقود	محلة الزوجة
أكسيتلون	١	—
أبو	١	العليلات الفوقا
الرقيطا	١	—
قمحانة	١	العليلات الفوقا
المشرفة	١	—
معر سلم	١	جامع القاق
معر تقب	١	—
نعيرين	٢	الرحبة
المجموع	٩	٤ محلات و ٥ غير معروفة

وبالرغم من ضالة عقود الزواج المتبادلة بين الحمويين والريفين والتي لا تعدو ١٩ عقداً من مجموع ١٩٧ عقداً ، أي بنسبة ٩٦٤٪ فإنها تدل على علاقات اجتماعية واقتصادية وربما تمازج سكاني ناتج عن هجرة من الريف الى المدينة وبخاصة لان معظم احياء حماة التي تزواج سكانها مع الريفين مثل الحاضر والعليلات تقع خارج سور وأبواب المدينة ، ويشار اليها انها ظاهر حماة في حين ان التي داخل السور يشار اليها انها في نفس حماة كما في العبارات التالية : « جميع الدار الكاينة في نفس حماة في محلة باب المغار » أو « جميع الدار ظاهر حماة في محلة الحاضر » (٧٢) .

ويتجاوز الترابط الاجتماعي الحدود العرقية للسكان فالى جانب ثلاثة عقود زواج بين تركمان وتركمانيات نجد ثلاثة عقود زواج أخرى بين رجال حمويين ونساء تركمانيات . ومما يضيف على هذا البعد الاجتماعي أهمية خاصة أن معظم التركمان في هذه العقود الستة كانوا من طائفة البياضة التي أشير إليها أيضا طائفة بياضة حماة وهذا يعني تجاوز حتى حدود الطائفة القوية . وتؤكد عقود الزواج هذه ، من ناحية أخرى ، تواجد التركمان في منطقة حماة في هذا الوقت المبكر من الحكم العثماني الذي استخدمهم في الدفاع عن المناطق الأهلة ضد هجمات البدو من البادية .

ويلاحظ في عقود الزواج عموما أن عددا قليلا من الحالات لا يتجاوز الخمسة ، كما يبدو من الاسماء ، تمّ فيها الزواج بين أفراد يحملون الكنية ذاتها في القرية أو المحلة نفسها . وفي حالتين حدثت مصاهرة مزدوجة بين أسرتين . وفي حالة أخرى تزوج أخان من أسرة واحدة . وبالرغم من أنه يصعب الوصول الى احصاء دقيق نسبيا حول الزواج بين الاقرباء بسبب عدم توفر الكنية المحددة في غالب الاحيان فان الاتجاه الغالب في سجل حماة أن الزواج يقل بين أقرباء الدرجة الاولى سواء في الريف أو في المدينة ، أو ربما أن عقود الزواج بين الاقرباء هؤلاء تبقى ضمن الاسر المتقاربة ولا تسجل في المحكمة .

وثمة أمر آخر وهو انه في عقود الزواج كان الاب أو الاخ أو العم أو شخص آخر يزوج الرجل بالوكالة عنه كما في العبارة التالية : « تزوج عيسى بن عثمان من قرية قمحانة لموكله أخيه سويدان مخطوبة موكله سعدة بنت (عبد) القادر من القرية المذكورة البنت البكر البالغة فزوجها باذنها ورضاها وتوكلها أخوها أحمد . » (٧٢) . وفي عقود أخرى يزوج الشخص نفسه كما في العبارة التالية : « تزوج أحمد بن حسين من قرية اسكندرية لنفسه مخطوبته عايشة بنت عيسى بن عثمان من قرية الدجاجية . » (٧٤) . أما الخطيبة فهناك من يزوجها من أفراد أسرتها أو من غيرهم باستمرار تقريبا . وفي حالة واحدة زوجت امرأة ثيب نفسها (٧٥) . ويبين الجدول التالي نسبة من يتزوج بالوكالة أو بنفسه في حماة وفي الريف كما نصت على ذلك عقود الزواج بشكل واضح :

الزواج في حماة		الزواج في الريف	
بالوكالة	بالنفس	بالوكالة	بالنفس
١٦	٣١ = ٤٧	٤٧	٣٦ = ٨٣

يتبين أن نسبة الزواج بالنفس في حماة تبلغ حوالي ٦٦٪ وفي الريف ٣٧٪ مما يدل على سيطرة أسروية أكبر في الريف على الإيناء وعلى تقاليد عائلية أكثر رسوخا وربما على صغر سن الزواج بأكثر من المدينة . ولعل كثرة الزواج « بالنفس » في حماة تدل على

استقلالية اقتصادية وبالتالي سكنية أكثر من الريف وكذلك على تجاوز سن البلوغ. ويلاحظ أن حالات زواج القاصرين نادرة في حين أنها توجد بنسبة متدنية بين القاصرات .

وتفيد عقود الزواج ، وبخاصة مبالغ المهور فيها (يسمى سجل حماة المهر بالصداق) ، في التعرف على مستويات هذه المهور في حماة وفي الريف التابع لها وفي مقارنة قيمة المهر الاقتصادية مع مستويات الاسعار السائدة فيما يختص بالعقارات والمواد الغذائية وغيرها . ويلفت النظر أن معظم المهور تحسب بالدرهم العثمانية وقلة منها لا تتجاوز ١٧ مهرا من أصل ١٩٧ تحسب بالدرهم الحلبي . وربما تفسر ذلك أن الاولى ذات قيمة مادية ومعنوية أكبر لأنها معتمدة في أنحاء الدولة . ولهذا فسنحول الدراهم الحلبي الى دراهم عثمانية حيث وجدت وندرسها على شكل فئات من المبالغ كما في الجدول التالي :

فئات المهور بالدراهم العثمانية

فئات المتزوجين	تحت ١٠٠٠	١٠٠٠ - ٢٠٠٠	٢٠٠٠ - ٣٠٠٠	٣٠٠٠ - ٤٠٠٠	٤٠٠٠ - ٥٠٠٠	٥٠٠٠ - ٧٠٠٠	فوق ٧٠٠٠	الجموع
زواج بين حمويين	٧	٢٢	١٤	٢٢	١٠	١	٣	٩٩
زواج بين ريفيين	١	٢١	٩	٢٣	١١	٧	١	٧٣
حمويون وريفيات	٢	٢	١	٣	-	٢	-	١٠
ريفيون وحمويات	-	٣	-	٤	١	-	١	٩
حمويون وتركمان	٢	١	-	-	-	-	-	٣
تركمان	-	-	١	١	١	-	-	٣
الجموع	١٢	٥٩	٢٥	٦٣	٢٣	١٠	٥	١٩٧

يلفت النظر أن عقود زواج الحمويين التي تتراوح مهورها بين ١٠٠٠ و ٤٠٠٠ درهم عثماني تشكل ٧٨ عقدا أي بنسبة ٧٨٪ من مجموع عقود زواجهم . أما عقود الريفيين ضمن فئات المهور ذاتها فتبلغ نسبتها ٦٠٪ مما يدل على أن عادات الريف الاجتماعية ومستوى المهور فيه لم تكن تختلف كثيرا عما كانت عليه في حماة بسبب التشابه في العادات والتقاليد وربما في المستوى الاقتصادي . وفي حين تكثر عقود الحمويين التي يقل واحدها عن ألف درهم عثماني عن عقود الريفيين في هذه الفئة بنسبة سبعة الى واحد يحدث العكس في فئات المهور العليا التي تتجاوز أربعة آلاف درهم عثماني اذ يتفوق فيها الريفيون بنسبة ٦٥٪ على نسبة الحمويين البالغة

١٤١٤٪ ، وربما يفسر ذلك بأهمية ارتفاع المهر في الريف من ناحية اقتصادية اذ يفيد منه أهل الفتاة .

أما المهور الاقل عن ألف درهم فهي بمعظمها تخص زوجات توفي أزواجهن ثم تزوجن من جديد ، ويشير سجل حماة الى الواحدة منهن بأنها ثيب . ويستثنى من ذلك عدد قليل جدا من النساء الثيبات اللواتي تتجاوز مهور أزواجهن الجديد الالف درهم . ويلفت النظر ان هؤلاء النسوة تزوجن من جديد ، في معظم الحالات ، كما يذكر سجل حماة ، بعد وفاة أزواجهن بفترة تتراوح من أربعة أشهر ونصف الشهر الى سنة . وهناك بضع حالات تم الزواج فيها بعد سنتين أو ثلاث سنوات ، وفي حالة واحدة بعد ثماني سنوات . ويبلغ مجموع النساء الثيبات اللواتي تزوجن من جديد ٤٠ من مجموع المتزوجات البالغ ١٩٧ ، أي بنسبة ٢٠.٣٪ . ومما يجدر ذكره انه ليس هناك من اشارة في السجل لعدد الزوجات . ويتبين من تركتين فقط وردتا في السجل ان المتوفى الواحد فيهما خلف زوجة واحدة .

ويلفت النظر أن زواج القاصرات لم يكن كبيرا فقد بلغ عددهن ٩ قاصرات بين مجموع عقود الزواج ال ١٩٧ ، أي بنسبة حوالي ٤.٥٪ مما يدل على الالتزام بقواعد اجتماعية سليمة . ويزداد وسطي المهر في حالة زواج القاصرات اذ يبلغ ٣٤٠٠ درهما عثمانيا وهو أعلى من وسطي المهر لدى الحمويين وأقل منه بين الريفيين .

ويلاحظ أن المهر يتساوى فيه تقريبا وسطي المعجل والمؤخر منه . ويمكن دراسة ذلك بالنسبة للحمويين والريفيين وفق الارقام التالية التي تقوم على دراسة تفاصيل المهر في كل عقد زواج ، وهي معطاة بالدرهم العثمانية . وقد أهملنا بعض المهور لعدم توفر التفاصيل فيها :

الفئة	العدد	مجموع المهور	الوسطي	مجموع المعجل	الوسطي	النسبة	مجموع المؤخر	الوسطي	النسبة
الحمويون	٩٣	٢٧٩٨٠٠	٣٠٠٩	١٣٧٢٤٠	١٤٧٦	٤٩.٥	١٤٢٥٦٠	١٥٢٣	١٠.٩٥
الريفيون	٧٣	٢٦.٤٢٠	٣٥٦٧	١٣٣٨٢٠	١٨٢٣	٥١.٣٩	١٢٦٦٠٠	١٧٢٤	٤٨.٦١

يتبين من هذه الارقام أن وسطي المهر عند الريفيين أكثر قيمة منه عند سكان حماة اذ يشكل عند هؤلاء الاخيرين ٨٤.٣٦٪ منه عند الريفيين . ويفسر ذلك بكون المرأة في الريف عنصرا منتجا في الحياة الزراعية ولهذا تفيد أهلها وكذلك زوجها ، ومن هنا أهميتها التي تعكسها أهمية المهر . ويتأكد هذا في كون وسطي المعجل لدى الريفيين يزيد على نظيره بين الحمويين . ويبدو أن المعجل كان يأخذه كله أو بعضه أهل الفتاة (٧٦) .

ولمعرفة القيمة الشرائية للمهر ، وبالتالي ما يشكله المهر من اعباء مالية قد تعيق عملية الزواج نجد في سجل حماة أن زوجا عوض زوجته عن مهرها وقدره ثلاثون اشرفيا غوريا (عملة مملوكية) بجميع نصف الدار ظاهر حماة بمحلة الحاضر (٧٧) . وفي مثال آخر عوض يهودي زوجته عن مهرها المقدّر بألف درهم عثماني بجميع الدار داخل حماة في محلة باب المغار . وبالرغم من اختلاف أسعار الدور من محلة الى أخرى فان مبلغ المهر الذي يشتري نصف دار أو دارا كاملة يدل على أهمية قيمته الشرائية. وتؤكد هذه الأهمية المالية بمقارنة قيمة المهر أيضا بأسعار المواد الغذائية كالحنطة مثلا ، فقد بلغ ثمن مكوك الحنطة حوالي ٣٢٠ درهما عثمانيا ، وحدد مكوك الشعير بـ ١٢٨ درهما عثمانيا ، وبيع رأس الغنم بـ ٤٠ درهما عثمانيا ، كما بيع رطل الصابون بعشرة دراهم عثمانية . وبلغ وسطي ثمن الحمار حوالي ٢٣٠ درهما عثمانيا ، والجمل حوالي ٧٤٠ درهما عثمانيا ، وعلى هذا فان وسطي المهر للحمويين والبالغ ٣٠٠٩ دراهم عثمانية يعادل حوالي ٣٠٠ رطل صابون ، وفي الريف حيث يبلغ المتوسط ٣٥٦٧ فانه يساوي حوالي ٩٠ رأس غنم ، أو ١١ مكوك حنطة أو ٢٨ مكوك شعير . ويصعب القول فيما اذا كانت قيمة المهر تتناسب ودخل الفرد . ولكن يبدو أن قيمة المهر ليست بقليلة اذا ما قورنت بقيمة اثاث البيت مثلا ، ففي إحدى تركتين وردتا في سجل حماة قدر سعر اللحاف بـ ٨٠ درهما عثمانيا ، وفراشين أزرقين ٨٠ ، ومخدين بقوالبهما ٤٠ ، وبساط ٤٠ ، وبساط آخر ٨٠ ، وظنفتين ٨٠ ، وأربعة صحنون نحاس ٨٠ ، وطاستين نحاس ٢٠ و قميص ٢٠ (٧٨) .

وفي حين أن سجل حماة قد ذكر ١٩٧ عقد زواج فانه بالمقابل لم يسجل سوى ٢١ طلاقا . وتؤكد هذه القلة في قضايا الطلاق بقلة عدد المتزوجين بمطلقات . فهناك خمس حالات زواج بمطلقات من مجموع عقود الزواج. وكان وسطي مهر المطلقات ٢٤٨٠ درهما عثمانيا وهذا يفوق وسطي مهر المرأة الثيب ولكنه يقل عن وسطي المهر في حماة والريف . وبدراسة قضايا الطلاق هذه يتبين أن ١٨ منها تخص حمويين و ٣ تخص ريفيين . ويلاحظ أن ست حالات من الطلاق كانت بالمخالعة أي بالاتفاق بين الزوج والزوجة مقابل تخلي الزوجة عن مؤخر مهرها ونفقة عدتها . وتخص إحدى حالات الطلاق هذه قرويا نصرانيا هو سالم بن سمعان بن معمر من قرية البية الذي أقرّ في محكمة حماة الشرعية أنه طلق زوجته وجدة بنت عيسى بن سعيد النصرانية طلاقا يابنا (٧٩) . ولم ندرج بين المطلقين في فترة دراستنا حالة اليهودية استار بنت ابراهيم التي حضرت في مجلس الشريعة وقبضت من سليمان بن يوسف اليهودي الوكيل عن أخيه يعيش بن يوسف اليهودي مبلغ ٢٠٠٠ درهم عثماني عن متأخر صداقها على مطلقها يعيش لاننا لا نعلم فيما اذا تمّ الطلاق خلال الفترة التي يغطيها السجل أو في وقت سابق كما توحى القضية (٨٠) .

وتطرح قلة قضايا الطلاق بالمقارنة مع كثرة عقود الزواج استنتاجات اجتماعية واقتصادية تتعلق بالاستقرار الاجتماعي والالتزام بقواعد اخلاقية مبنية على مبادئ الشريعة . وربما ساهمت اوضاع اقتصادية متواضعة لدى قطاع كبير من السكان في الحد من الطلاق لما يترتب عليه من مؤخر ونفقة عدة وغيرها وكذلك نفقات اضافية للزواج من جديد . ولا تتضح مدلولات هذه الظواهر الا باجراء مقارنة افقية مع مناطق أخرى من بلاد الشام وغيرها وكذلك بدراسة هذه الظواهر في فترات لاحقة من تاريخ حماة .

ومما يدل على التزام سكان حماة بصورة عامة بانضباط اخلاقي ذاتي قلة الجرائم وحوادث الاخلال بالامن والعبث بالاخلاق العامة التي ترد في سجل محكمة حماة الشرعية . فهناك ثلاثة حوادث قتل (٨١) ، وستة حوادث من التهديد بالسلاح أو الضرب (٨٢) ، وخمسة حوادث سرقة جرت جميعها في حماة وفي الريف التابع لها (٨٣) . ويلاحظ في هذه القضايا أن سلاح القتل أو التهديد كان اما عصا أو سكيناً أو خنجراً أو سهم نشاب ، ولا ذكر للبندقية مما يفسر بعدم انتشارها بين الناس بعد . والمهم في هذه القضايا أن المتخاصمين لجأوا الى المحكمة للنظر في قضاياهم دون أن يعمدوا للثأر بأنفسهم مما يدل على التزام السكان بقواعد العدل وعلى أهمية القاضي والقضاء في حياتهم واحترام الناس لهما وكذلك على قدرة القاضي على اقامة العدل .

وترد في سجل حماة سبع قضايا من شرب الخمر وفيها جميعها يذكر السجل أن الشارب أتى الى المحكمة واعترف بشربه الخمر طائعا وان رائحة الخمر موجودة فيه . وفي حالتين منهما اقترن شرب الخمر باعتداء أو جريمة (٨٤) . وحدثت أربع حالات زنى (٨٥) وذكرت قضيتا لوادة تمتا برضى الطرفين (٨٦) . وهناك حادث واحد يتضمن اتهاماً برشوة لم تثبت ، وأربعة قضايا من الغش في الوزن في بيع اللبن والزيت ، ثم قضية بيع جلد جاموس فيه عيب وهو مشموس (٨٧) . ويدل نظر المحكمة في هذه الامور على أن الحس العام بالعدل والانضباط كان قويا لدى السكان والسلطة الدينية على حد سواء .

وترتبط بهذه القضايا مسؤولية الدولة في اقامة الامن . ويبدو أن المسؤول عن ذلك في حماة كان الصوباشي . وذكرت ثلاثة أسماء لصوباشية في سجل حماة في ثلاثة قضايا بتاريخ سلخ شعبان و ٢ ذي القعدة ٩٤٢ ثم في ٣ صفر من العام التالي . واذا لم يكن هناك أكثر من صوباشي واحد في حماة فان هذه الاسماء تدل على سرعة تبديل الصوباشي . ومما يؤيد هذا الاستنتاج أن ملتزمي مقاطعة العسسية في حماة وهم المسؤولون عن حراسة الدكاكين في الاسواق وبخاصة منها التي تسوق الاقمشة والسلع

الشمينة كانوا يلتزمون لها لبضعة أشهر تراوحت بين أربعة وستة وأحيانا لم يتمموا المدة . وكان يلتزم مقاطعة عسسية حماة شخص أو أكثر لقاء مبلغ من المال يدفع جملة أو شهريا . فقد جاء في سجل حماة بتاريخ ١٢ شعبان ٩٤٢ / ٥ شباط ١٥٣٦ أن ثلاثة أشخاص من محلة الجعابرة قبلوا مقاطعة رئاسة عسسية حماة من غرة شعبان ٩٤٢ الى تمام أربعة أشهر مقابل ١١٢٥ درهما عثمانيا عن كل شهر وتكافلوا بالمال والنفس وصدقهم وكيل الصوباشي (لم يذكر اسمه) (٨٨) . ويبدو أن هذا الالتزام لم يتم لان سجل حماة يذكر في سلخ شعبان ٩٤٢ / ٢٢ شباط ١٥٣٦ أن ثلاثة أشخاص من محلة الصفصافة التزموا رئاسة عسسية حماة بطريق المقاطعة من غرة شعبان ٩٤٢ الى تمام أربعة أشهر بأجرة اجمالية قدرها ٤٤٠ درهم عثماني وتكافلوا بالمال والنفس وصدقهم وكيل الصوباشي مصطفى بن موسى (٨٩) . ويلفت النظر أن هذا الالتزام لم يتم لغاية الاربعة أشهر لان سجل حماة يذكر في ١٦ ذي القعدة ٩٤٢ / ٧ ايار ١٥٣٦ أن أحمد بن علي (لعله أحد المتزمين الثلاثة من محلة الجعابرة) ومحمد بن يونس كان بعهدتهما رئاسة عسسية حماة بطريق المقاطعة من غرة شوال ٩٤٢ الى تمام أربعة أشهر لقاء الف درهم عثماني شهريا وتكافلا بمعرفة قره مصطفى الصوباشي (٩٠) . ويبدو أن خلافا دب بين هذين الشريكين إذ أن شكوى قدمت للقاضي في ٢٥ محرم ٩٤٣ / ١٤ تموز ١٥٣٦ من أن أحمد بن علي رئيس العسسية بحماة كسر باب دكان صاحب الشكوى بدون حق ، وأثبت الشهود ذلك . ولعل هذا هو سبب تنحية أحمد بن علي عن العسسية لان محمد بن يونس ولعله شريك أحمد بن علي سابقا ولكنه يوصف الان أنه من محلة العليليات التحا قد قبل في عهده مقاطعة عسسية حماة من غرة شهر صفر ٩٤٣ الى تمام ستة أشهر مقابل ١٠٥٠ درهما عثمانيا بكفالة أحد الاشخاص من محلة المرباط وبمعرفة وكيل الاكر بن عبد الله الصوباشي (٩١) .

ومما يلفت النظر أن التزام العسسية كان يوصف بأنه « مقاطعة رئاسة عسسية حماة » أي أن هناك رئاسة واحدة للعسسية في حماة . وإذا كان الامر كذلك فإن تبدل هوية ملتزمي هذه المقاطعة قبل اتمام مددهم يدل على تخطيط في تعيينهم وعلى صراع فيما بينهم الى أن أصبحت المقاطعة في عهدة ملتزم واحد . كما أن تأرجح مبالغ الالتزام لا بد وأن ينعكس على الرسوم التي يتقاضاها العسسية على الدكاكين التي يقومون بحراستها (٩٢) .

ولا نعلم بدقة علاقة ملتزمي العسسية بالصوباشي وفيما اذا كانوا خاضعين له بدليل حضور وكيل عنه في المحكمة ومصادقته على التزامهم . ولكن مما لا شك فيه أن تبدل الصوباشية والعسسية بهذا الشكل المتسارع وهم الذين يمثلون السلطة الامنية قد يكون دليل قوة أو ضعف من جانب السلطة ومجالا للمنافسة والتعسف

من قبل هؤلاء الموظفين . ومهما يكن ، يبقى القاضي ممثل الشريعة الضمانة الاكيدة للشعب ضد أي سوء تصرف .

ويمكن القول ختاماً أن ما يحفل به سجل حماة الشرعي من مظاهر اقتصادية واجتماعية يشكل رسداً دقيقاً للاوضاع السائدة في حماة في أوائل الحكم العثماني . وتمثل فيها التقاليد المحلية الراسخة في التعامل المالي والعلاقات الاجتماعية . ومن هنا أهمية هذه الفترة في اجراء دراسة مقارنة مع الفترات اللاحقة من الحكم العثماني لمعرفة التغيرات التي طرأت على هذه التقاليد المحلية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ومقدار ما ثبت أو تبدل منها بفعل القوانين العثمانية .



الحواشي :

- (١) لا يوجد تسلسل تاريخي للقضايا ضمن هذا الإطار الزمني . وليس مرد ذلك الى كتاب المحكمة الاصيلين وانما الى العبث في ترتيب الصفحات لان الثغرات أو الانقطاع المفاجيء في تواريخ القضايا لا يقع ضمن الصفحة الواحدة وانما بين الصفحات مما يدل على أن اوراق هذا السجل قد رتب خطأ قبل أن تجلد بشكلها الحالي في أوائل السبعينات من هذا القرن ، وأيضا قبل أن ترقيم صفحاتها وقضاياها من قبل الباحث المرحوم عبد الودود محمد يوسف برغوث الذي يعود اليه الفضل في كونه أول من درس سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام على الإطلاق وقد أشار الى ترقيمه صفحات وقضايا هذا السجل وغيره . حين كانت السجلات في حماة ، في رسالة الماجستير التي تقدم بها الى جامعة عين شمس وعنوانها : لواء حماة في القرن السادس عشر (من سجلات المحكمة الشرعية في حماة) نظام الحكم وبنية المجتمع (طبعت على الآلة الكاتبة ، ١٩٧٠) انظر ص ١ .
- (٢) يضم السجل حسب ترقيم صفحاته وقضاياها ٤٢٦ صفحة و ١٢٠٣ قضية أو وثيقة ، كما يشير الى ذلك أيضا عبد الودود يوسف (ص ٣) . ولكن نظرا للاخطاء في ترقيم الصفحات والقضايا (مثلا هناك قفزة من ص ٣١٢ الى ٣١٨ بالرغم من تتابع ارقام القضايا في الصفحتين وهناك اخطاء في ترقيم القضايا ، زيادة أو نقصا ، في عدد كبير من الصفحات كما في ص ٢٧ و ٧٧ و ٨١ و ١٤٩ الخ ، ثم قفزة من وثيقة ٩٧٦ الى ٩٩٦ في صفحة ٣٥٢) فان أعداد الصفحات تصبح في الواقع ٤٢٠ صفحة وعدد القضايا يهبط الى ١١٥٦ قضية . ونظرا لكون اوراق القضايا بعد صفحة ٣٨٩ تالفة جزئيا ولا يمكن الاستفادة منها جميعها فان عدد القضايا التي استخدمناها فعلا في هذه الدراسة يبلغ ١٠٩٠ قضية .
- (٣) انظر ما كتبه كل من :

Jon E. Mandaville, « The Ottoman Court Records of Syria and Jordan », **Journal of American Oriental Society**, 86.3 (1966), p. 318;
Bishara B. Doumani, « Palestinian Islamic Court Records : A Source for Socioeconomic History », **Bulletin**, Middle East Studies Association of North America, 19.2 (1985), p.156 .

(٤) لم يشهد عبد الودود يوسف في حواشي أطروحاته الى هذا السجل الا لما (في ١٤ حاشية من مجموع قدره ١٩٣٠ حاشية) لانه في دراسته لنظام الحكم وبنية المجتمع اطلع على حوالي ستة وثلاثين سجلا من حماة ، ويذكر عبد الودود ان سجل حماة الاول هذا واحد من مجلدين من القرن العاشر / السادس عشر يعنيان بفسبوط ودعاوى المحكمة الشرعية (ومن هنا رمز اليه بحرف د) في حين انه اشار الى السجلات الاخرى بانها سجلات المحكمة الشرعية . وفي الواقع ليس هناك ما يبرر هذا التقسيم لان السجل الثاني من سجلات حماة يستمر في عرض الانواع ذاتها من القضايا التي يعالجها السجل الاول وان اختلف حجم الاوراق وبالتالي السجل .

(٥) انظر حول ذلك :

Roland C.Jennings, « Loan and Credit in Early 17th Century Ottoman Judicial Records », *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, XVI (1975), pp . 183 - 187 ; Halil Inalcik , « Capital Formation in the Ottoman Empire » , *Journal of Economic History*, XXIX, on.1 (1969), pp.101-102.

(٦) محمد بن طولون ، مفاتيح الخللان في حوادث الزمان ، جزان ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، وانظر أيضا ص ١١٢ ، ١١٤ ، عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر (١٥١٦ - ١٧٩٨) ، دمشق ، أطلس ، ط ٢ ، ١٩٦٨ ، ص ١١٤ ، ١٢١ ، ١٢٥ .

(٧) انظر :

Halil Inalcik, *The Ottoman Empire, the Classical Age 1300 - 1600*, translated from Turkish by N. Itzkowitz and C. Imber , London . Weidenfeld and Nicolson, 1973, p. 106.

(٨) انظر :

Robert Mantran et Jean Sauvaget, *Règlements Fiscaux Ottomans, Les Provinces Syriennes*, Institut Français de Damas, Paris, 1951, pp. 59, n. 2, 77.

ومن بين عدة أقوال متناقضة حول تأسيس ولاية طرابلس والحق لواء حماة بها نذكر قول ستريلينغ الذي يبني معلوماته على مصدر بندي - والبنادقة كما يدلنا سجل حماة الشرعي قيد الدراسة كانوا يتاجرون مع حماة آنذاك - انه بعد القضاء على ثورة الغزالي قسمت سورية الى ثلاث ولايات (الشام وحلب وطرابلس) على يد ابراهيم باشا الذي أرسله السلطان سليمان الى مصر في ١٥٢٤ لتنظيم امورها وأصدر فيها القانون نامه المعروف لعام ٩٣١ هـ آنذاك ونظم كذلك امور الشام ، انظر :

George W.F. Stripling, *The Ottoman Turks and the Arabs, 1511 - 1574*, University of Illinois Press, Urbana, 1942, p. 71.

(٩) سجل حماة رقم ١ ، ص ١٠٦ ، ٢٨٠ ، ٢٤٥ (سنكتفي بالإشارة الى هذا المصدر انه سجل حماة) . وهناك اشارة في سجل حماة بتاريخ ٢٦ محرم ١٥/٩٤٢ تموز ١٥٣٦ أن علاء الدين بن الخاصكي كفل نفس اخوته الى حين مجيء حضرة امير الامراء عيسى باشا ويحضر لكفالة مقبولة (ص ١٢٨) .

ولا يعلم من هو عيسى باشا هذا ولا أية ولاية أو منصب كان يشغل آنذاك . ولا يتفق هذا التاريخ مع شغل « عيسى باشا » ، لولاية دمشق آنذاك (انظر : الباشات والقضاة لابن جمعة (نشر المنجد) ص ١٣ ، انظر أيضا ص ٧٣ وقد يكون واليا على حلب (انظر : الكواكب السائرة للفزي (نشر جبور) ج ٢ ، ص ٤٩ ، ١٣٦) ولكن لا يعرف ذلك بدقة من در الحجب لابن الحنبلي .

(١٠) انظر تفاصيل شرعية ضافية حول القرض في حاشية محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المختار على الدر المختار (المعروفة اختصارا بحاشية ابن عابدين) ، خمسة أجزاء ، القاهرة ، بولاق ، ١٢٧٢ هـ (طبعة مصورة عنها اصدار دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٤٠٧/١٩٨٧) ، ج ٤ ، ص ١٧١ - ١٧٦ ، فصل في القرض . ولابن عابدين تكملة در المختار المسماة قرعة عيون الاخبار ، جزآن ، القاهرة ، الطبعة اليمينية ، ١٣٢١ هـ (أعيد تصويرها كالسابقة) . (ويراجع كذلك تحرير المختار لرد المختار على الدر المختار المعروف باسم تقارير الرافعي على حاشية ابن عابدين ، مؤلفه الشيخ عبد القادر الرافعي ، جزآن ، القاهرة ، الطبعة الكبرى الاميرية ، ١٣٢٤ هـ (أعيد تصويره كالسابق .

(١١) ابن حجر المكي الهيثمي ، الفتاوى الكبرى للفقيه ، أربعة أجزاء ، القاهرة ، الطبعة اليمينية ، ١٣٠٨ هـ ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ ، (أعيد طبعه من قبل دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣/١٩٨٣) .

(١٢) انظر محمد أمين الشهير بابن عابدين ، العقود الدرية في الفتاوى الحامدية ، جزآن ، القاهرة ، بولاق ، ١٢٧٠ ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ ، (أعيد طبعه من قبل دار المعرفة ، بيروت ، دون تاريخ) .

(١٣) انظر :

H.A.R. Gibb and H. Bowen, *Islamic Society and the West*. vol. 1 in 2 parts, London, Oxford University Press, 1957, I.ii, pp. 49, 51.

(١٤) عبد الودود يوسف ، ص ٢٠٨ ، وانظر أيضا سجل حماة الشرعي ، رقم ٤ ، وثيقة ٨٢ قضية بتاريخ ١٢ جمادى الاولى ٩٥٠/ (١٩ حزيران ١٥٤٨) .

(١٥) ابن طولون ، مفاكهة ، ج ٢ ، ص ١٦ ، ٨١ .

(١٦) هذا الرقم مبني على سجل محكمة حماة الشرعية ، ج ٤ ، وثيقة ٩٨ تاريخ ١٢ جمادى الثانية ٩٥٠/ (١٢ أيلول ١٥٤٣) . وأشكر السيد فلاديمير غلاسمان مدير مكتبة المعهد العلمي الفرنسي بدمشق الذي لفت نظري الى هذه الوثيقة .

(١٧) سجل حماة ، ص ٣٢٣ و ٣٢٢ . ويزن المكوك كما يقول عبد الودود يوسف ص ٢٠٦ ، حوالي ٣٧٤ كغ .

(١٨) يضم المكوك ستة عشر شنبلا ، ويزن الشنبل حوالي ٣٨/٢٣٣ كغ ، انظر : عبد الودود يوسف ، ص ٢٠٦ .

(١٩) انظر :

Gibb and Bowen, I. ii. pp. 47; Wolf-Dieter Hütteroth and Kamal Abdulfattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the late 16th Century*, Erlangen, Erlanger Geographische Arbeiten, 1977, pp. 20-23, 98.

(٢٠) سجل حماة ، ص ١٧٢ .

(٢١) سجل حماة ، ص ١٤٧ .

- (٢٢) انظر الحاشية ه .
- (٢٣) ابن عابدين ، الدر المختار ، ج٤ ، ص ١٧٥ ، وانظر أيضا حول المفتي أبي السعود :
Joseph Schacht, *An Introduction to Islamic Law*, Oxford University Press, 1964, pp. 90-91.
- (٢٤) ابن عابدين ، العقود الدرية ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ .
- (٢٥) سجل حلب الشرعي ، رقم ٦ ، ص ١٠٧ ، قضية مؤرخة في ٢ محرم ٩٩٤ / (٢٤ كانون الاول ١٥٨٥) .
- (٢٦) انظر المصدر نفسه ، ص ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ حيث يبرز اسم الدائن سيدي عمر بن يحيى بن العوفي .
- (٢٧) سجل حماة الشرعي ، رقم ٢٥ ، ص ٤٢٨ ، قضية مؤرخة في ٣ ذي القعدة ٩٩٣ / (٢ تشرين الاول ١٥٨٥) ، وانظر بحثنا :
« Aspects of Land Tenure in Syria in the Early 1580 s » , in *Les Provinces Arabes à l'Époque Ottomane*, ed. Abdeljelil Temimi (Actes du VIIe Congrès du CIEPO tenu à Cambridge en 1948) , Zaghuan (Tunis), 1987, p. 163.
- (٢٨) سجل حماة ، ص ٢٣١ .
- (٢٩) سجل حماة ، ص ٣٩٣ .
- (٣٠) انظر مثلا : سجل حماة ، ص ١٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٤٠٢ .
- (٣١) نجم الدين الغزي ، لطف السمر وقطف الثمر ، جزءان ، تحقيق محمود الشيخ ، دمشق ، وزارة الثقافة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ج٢ ، ص ٥٠٣ (وانظر أيضا : الحسيني ، خلاصة الاثر ، ج٢ ، ص ٣٧٨) . وانظر حول تكاليف الحج : عبدالكريم رافقي ، « قافلة الحج الشامي وأهميتها في الدولة العثمانية » ، دراسات تاريخية ، عدد ٦ (١٩٨١) ، ص ٥ - ٢٨ .
- (٣٢) انظر : سجل حماة ، ص ٣٥٩ ، قضية بتاريخ ١ شعبان ٩٤٢ / (٢٥ كانون الثاني ١٥٣٦) . وانظر بشأن احتفاظ السباهي بقسم من ثمانية ، سجل حماة ، ص ٣٧٩ .
- (٣٣) سجل حماة ، ص ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٦٥ ، ٢٠١ ، ٢٥٤ ، ٣٣٠ .
- (٣٤) سجل حماة ، ص ١٦٥ .
- (٣٥) انظر مثلا : سجل حماة ، ص ٩ ، ١١ ، ١٣ .
- (٣٦) سجل حماة ، ص ٢٥١ .
- (٣٧) سجل حماة ، ص ٣٧٧ .
- (٣٨) سجل حماة ، ص ١٠٧ و ٢٠٩ .
- (٣٩) قمنا بتحويل الاثمان التي يعطيها السجل لبعض السلع بالدرهم العثمانية الى ما يعادلها من الدراهم المحلية التي تذكر معظم اثمان السلع بموجبها وذلك لمعرفة الحجم الموحد للامان واخراج نسبة واحدة لها . والسلع التي اعطي بعض اثمانها بالدرهم العثماني والحلي معا هي الحبوب (٨٠٨٤٠ عثماني = ٢٠٢١٠٠ تصاف الى ١٩٠١٤٩ حلي فيصبح المجموع ٣٩٢٢٤٩) والقطن (٥٠٠٠ عثماني = ١٢٥٠٠ تصاف الى ٥٤٠٥٣ حلي فيصبح المجموع ٢٦٦٥٥٣) ، والقماش (٣٧١٠ عثماني = ٩٢٧٥ تصاف الى ٢٧٠٨١ فيصبح المجموع ٢٨٠٠٥٤) والحيوانات (١٠٤٥٠ عثماني = ٢٦١٢٥ تصاف الى ٧١٨٤٣ حلي فيصبح المجموع ٩٧٩٦٨) ، والسلع الاخرى (١٥٧٦٧ عثماني = ٣٩٤١٧ تصاف الى ١٠٦٦٩ حلي والى ١٨ قبرصي = ٣٢٨٨٠ حلي فيصبح المجموع ١٤٩٣٩٥) .
- (٤٠) انظر الحاشيتين ١٧ و ١٨ .
- (٤١) عبد الودود يوسف ، ص ٢٠٧ يذكر أن القنطار يعادل مائة رطل ويزن ٢٣٣٦٤ كغ .

- (٤٢) سجل حماة ، ص ١٦٤ ، قضية بتاريخ ٢٢ رمضان ٩٤٢ / (١٥ آذار ١٥٣٦) ، وانظر أيضا ص ١٧٢ .
(٤٣) انظر :

R.P.A. Dozy, Dictionnaire Détaillé des Noms des Vêtements chez les Arabes, Amsterdam, 1843 (Librairie du Liban, Beirut), pp. 153 - 155; J.W. Redhouse, Turkish and English Lexicon, C'ple, 1890 (Librairie du Liban), p. 840.

- (٤٤) انظر : سجل حماة ، ص ٣٩ ، قضية بتاريخ ٤ شوال ٩٤٢ / (٢٧ آذار ١٥٣٦) .
(٤٥) تم تحويل الأثمان الواردة في السجل بالدرهم العثماني الى ما يعادلها بالدرهم الحلبية وذلك وفق مجموع أثمان كل سلعة على حدة كالتالي : الحبوب (٧١٦٠٠ عثمانى = ١٧٩٠٠٠ + ٢١٣٢٤٩ حلبى ، المجموع ٣٩٢٢٤٩) والقطن (٥٠٠٠ عثمانى = ١٢٥٠٠ + ٥٤٠٥٣ حلبى المجموع ٦٦٥٥٣ . والقماش (٣٧١٠ عثمانى = ٩٢٧٥ + ٢٧٠٨١ حلبى ، المجموع ٢٨٠٠٨٥) والحيوانات (١٠٤٥٠ عثمانى = ٢٦١٢٥ + ٧١٨٤٣ حلبى ، المجموع ٩٧٩٦٨) ، والسلع الاخرى (١٥٧٦٧ عثمانى = ٣٩٤١٧ + ١٠٩٩٧٨ حلبى ، المجموع ١٤٩٣٩٥) .
(٤٦) انظر مثلا سجل حماة ، ص ٥٦ ، ١٥٠ ، ١٩٢ .
(٤٧) سجل حماة ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٢ .
(٤٨) سجل حماة ، ص ٣٠٣ .
(٤٩) سجل حماة ، ص ٢٩ .
(٥٠) سجل حماة ، ص ٣٤٥ .
(٥١) سجل حماة ، ص ١٦٤ و ١٧٢ . وذكر في قضية أخرى أن أحد كبار التجار الحاج محمد بن النوام كان بزمته لتاجر أفرنجي يدعى « دمبيلكو بن فرنسيس الافرنجي » (هكذا ورد الاسم في السجل) أربعة عشر قنطارا دمشقى من القطن المجلوج . وكان وكيل هذا التاجر هو أحمد بن شعبان الذي قبل في المحكمة كفالة أحد الاشخاص للذة الحاج محمد ، انظر سجل حماة ، ص ٢٦ .
(٥٢) سجل حماة ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ .
(٥٣) ج ٤ ، ص ٢٠٣ .
(٥٤) سجل حماة ، ص ٧٩ .
(٥٥) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ١٧٦ .
(٥٦) سجل حماة ، ص ٢٢٨ .
(٥٧) انظر حول الرهن : سجل حماة ، ص ١٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٢٤ .
(٥٨) انظر كاملة : سجل حماة ، ص ١٦ ، ١٧ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ١٨٦ ، ٢١٣ ، ٢٥٠ .
(٥٩) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٩ .
(٦٠) سجل حماة ، ص ٨٦ .
(٦١) سجل حماة ، ص ٢٤٧ ، ٣٦١ .
(٦٢) سجل حماة ، ص ٣٧١ .
(٦٣) سجل حماة ، ص ١٥١ ، ١٥٩ .
(٦٤) سجل حماة ، ص ١٥٣ .
(٦٥) سجل حماة ، ص ١٢٦ .
(٦٦) سجل حماة ، ص ١٢٠ .

(٦٧) انظر شروط الزراعة ومواسمها في بلاد الشام في: عبد الفني النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، بيروت، دار الافاق، ١٩٧٩، ص ١٠٩.

Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'Histoire Urbaine de la Syrie Ottomane (XVIe-XVIIIe siècle)*, Beyrouth, Librairie Orientale, 1982, p. 74; Pierre Chaunu, « Démographie Historique et système de civilisation », *Mélanges de L'Ecole Française de Rome, Moyen Age Temps Moderns*, t. 86 (1974), 2, pp. 301-321.

Abdel Nour, p. 74.

(٦٩)

(٧٠) انظر حول ذلك :

Ömer Lutfi Barkan, « Essai sur les Données Statistiques des Registres de Recensement dans l'Empire Ottoman aux Xve et XVIe siècles », *JESHO*, vol. 1, pt. 1 (August 1957), pp. 9-35.

(٧١) هكذا ينسب زقاق الوتارين الى محلة دارالفنم، عبد الودود يوسف، ص ٦٥.

(٧٢) سجل حماة، ص ٢١، ٢٤٥.

(٧٣) سجل حماة، ص ١٨٢.

(٧٤) سجل حماة، ص ١٧٣.

(٧٥) سجل حماة، ص ٣٢.

(٧٦) انظر مثلاً سجل حماة، ص ٣٠٤.

(٧٧) سجل حماة، ص ٤٨.

(٧٨) سجل حماة، ص ٣٥٥.

(٧٩) سجل حماة، ص ٣٧٢.

(٨٠) سجل حماة، ص ١١٧.

(٨١) سجل حماة، ص ٨٧، ١٦١، ١٦٢، ٣٨٢.

(٨٢) سجل حماة، ص ٩٦، ١٢٧، ١٢٩، ٢٠٨، ٢٣٣، ٣٦٨.

(٨٣) سجل حماة، ص ٢٠٩، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٩١، ٤١٦.

(٨٤) سجل حماة، ص ١٢٩، ٢٨٢، وانظر أيضاً ص ٥٢، ١٢٥، ٢٧١.

(٨٥) سجل حماة، ص ٨٥، ٩٨، ٣٠٩، ٣١٢.

(٨٦) سجل حماة، ص ٩٣، ٩٤.

(٨٧) سجل حماة، ص ١٠٠، ١١٩، ٣٢٥، ٣٥٠، ٣٧٧.

(٨٨) سجل حماة، ص ٣٨٦.

(٨٩) سجل حماة، ص ٣٥٧.

(٩٠) سجل حماة، ص ٤٧.

(٩١) سجل حماة، ص ١٤٢.

(٩٢) حدد هذا الرسم في قونية مثلاً بمقدار درهم شهرياً كما جاء في قانون نامه محمد الفاتح، ولكن

المسئس استبعدوا من قونية بطلب أصحاب الدكاكين، انظر: خليل ساحلي أوغلي، « قانون

نامه آل عثمان »، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد ١٣، عدد ٤ (١٤٠٦ / ١٩٨٦)

ص ١٨٧. وانظر أيضاً :

Cibb and Bowen, I,ii, P. 8 n. 4, See also : I. i, P. 291.

[illegible]

١٦٤
نزع من خلية سلطان اوكا افي من خلية منكم كما
اذا كان من قريه في البستان المروا في جبالها
فخرجوا الى الزبيري ليرى الزبيري انهم على منكم
فقدما بهم الا انهم عنى الى الزبيري ليرى الزبيري
التي هم عنى الى ابن قريه في الزبيري ليرى الزبيري
على الزبيري وخلص الزبيري من الزبيري وخلص الزبيري
الزبيري الى خلية منكم كما انكم على منكم
عمر سلطان مازع سلطان مازع سلطان مازع سلطان مازع

١٧٢
 رَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَلِكَ الْكَامِلَ سَيِّدَنَا
 مُحَمَّدًا وَآلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْمَقَامِ الْمُنِيرِ
 الْكَامِلِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَرَّمَ وَجْهَهُ عَنِ الْمَقَامِ الْمُنِيرِ
 الْعَزِيزِ حَسْبُكَ سَائِرُ الْمَقَامِ الْمُنِيرِ
 حَسْبُكَ سَائِرُ الْمَقَامِ الْمُنِيرِ

[illegible]

۱۷۷
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى
في البر والبحر من نعمه الجليلة
والايمان ووجهه الكريم
سبحان من لا يدرى ما في
الارض من دواب

الحمد لله الذي جعل
عبد الله بن عبد الله

[illegible][illegible][illegible]